أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم
حالة دراسية الأقتصاد العراقي

د. سمير سهام داود
قسم الأقتصاد – كلية الأدارة والأقتصاد
جامعة بغداد

الملخص:

في محاولة لتوصيف مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي في ضوء قراءة للمدارس النظرية الأقتصادية ممزوجة بفهم دقيق لأسباب مشكلة التضخم الأقتصادية في الأقتصاد العراقي، هنالك علاقة وثيقة بين جمود وتشوه بنيان الأنتاج والأنتاجية وبين معدلات التضخم، والتي من أثارها تشوه نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية ومعدل التبادل غير المتكافىء في التجارة الخارجية، وقد يكون رفع المستوى العام للأسعار أحدى الوسائل التي أستخدمت من قبل الحكومات السابقة (التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز) من أجل الأسراع بعملية تكوين رأس المال، وبهذا فقد ينجح أفتعال التضخم في تحقيق الأدخار الأجباري والأستثمار، الأ أن تلك الأهداف في حالة أفتراض أفتعال التضخم لتحقيق التنمية لا تمثل فهما صحيحا لطبيعة الأقتصاد العراقي .

نعم يوجد في الأقتصاد العراقي موارد أقتصادية عاطلة (أرض، رأس المال، عمل، تنظيم) لكنها ليست جاهزة للأستخدام في العملية الأنتاجية، ويعزى ذلك الى تشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج، مما يجعل تلك الموارد الأقتصادية عاجزة عن الدخول في العملية الأنتاجية وزيادة الأنتاج بمجرد زيادة الطلب الفعال، ويظهر ذلك من خلال أنخفاض مستويات الأنتاجية أذا ما قورنت بالموارد الأقتصادية الكبيرة في الأقتصاد العراقي ، مما يعني عدم أمتلاك الأقتصاد طاقات أنتاجية، لا بل تكاتفت العوامل الخارجية (الحروب، الحصار الأقتصادي)، تشوه طبيعة الموارد الأقتصادية، سياسة التمويل بالعجز، ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية في العملية الأنتاجية (الطاقة الكهربائية، الوقود، النقل، الأيجار) في أرتفاع تكاليف الأنتاج، لقد أدى كل ذلك الى أن يواجه الأقتصاد العراقي منحنى عرض كلي عديم المرونة، ليس بسبب الأستغلال الأمثل للموارد الأقتصادية كما في الدول الصناعية المتقدمة، ولكن بسبب عدم مرونة الجهاز الأنتاجي والطاقات الأقتصادية للأستجابة لزيادة الطلب الفعال وكما موضح في الشكل الأتي .

ولذا بأمكان البنك المركزي ومن خلال أتباع سياسة نقدية أنكماشية أن يخفف من حدة الضغوط التضخمية بأعتبار أن احد العوامل المسببة للتضخم في الأقتصاد العراقي هو أرتفاع الكتلة النقدية في السوق، ألا أنه لا يستطيع تقليل تلك الضغوط التضخمية بصورة كبيرة بسبب الأختلالات الهيكلية التي تواجه الأنتاج والعملية الأنتاجية

المصطلحات الاساسية للبحث/

التضخم – الاقتصاد العراقي – التضخم في الاقتصاد العراقي – الأختلالات الأقتصادية الهيكلية .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد ٧٠
الصفحات ٢٦٨- ٢٩٦

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

المقدمة

يواجه الأقتصاد العراقي منذ عقود مشكلة التضخم ، مما أثر ذلك في النشاط الأقتصادي والأوضاع الأجتماعية، وعلى الرغم من اتباع البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ سياسة نقدية أنكماشية، والتي ادت الى حصول أستقرارفي معدلات التضخم عام (٢٠٠٧) وأحيانا أنخفاضها ألا أن، هذه المشكلة ما تزال تؤثر سلبا في الأقتصاد والمجتمع، ويعزى استمرار هذه المشكلة وتأثيراتها، الى تعدد الأسباب المؤدية لها، والتي تظهر من خلال الأختلالات الأقتصادية الهيكلية (عجز بنية العرض المحلي من السلع والخدمات عن التغير ، مع تغير بنية الطلب المحلي ، بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم الأستغلال الأمثل للطاقات والموارد الأقتصادية)، والتي أدت الى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي، مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي ، ومن ثم أستفحال مشكلة التضخم.

ولذا ينطلق البحث من:

فرضية البحث

التضخم ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد كارتفاع سرعة تداول النقود أو الزيادة في السيولة النقدية، بل هي ناجمة أيضا عن اختلالات هيكلية عميقة كتشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج وتدهور في انتاجية قطاعات الاقتصاد ولا سيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، وارتفاع التكاليف الأنتاجية ومعدلات البطالة واختلالات أخرى .

مشكلة البحث

يواجه الأقتصاد العراقي عدة أختلالات أقتصادية هيكلية في القطاع الأنتاجي ، والتي اثرت في مشكلة التضخم.

هدف البحث

تحديد الأختلالات الأقتصادية الهيكلية المؤثرة في مشكلة التضخم)، وتوضيح ألاهمية منه والمتمثلة بـ (فشل البرامج الحكومية الأستثمارية في أيجاد الحلول للأختلالات الأقتصادية الهيكلية، والسياسة النقدية الأنكماشية للبنك المركزي العراقي في تخفيض معدلات التضخم)

منهجية البحث : قسم البحث على عدة محاور :

المحور الأول : أبرز التفسيرات النظرية لمشكلة التضخم .

المحور الثاني : ألية نشوء مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي ، للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٢).

المحور الثالث : الأختلالات الأقتصادية الهيكلية وأثرها في معدل التضخم ، للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٠).

المحور الرابع : الأستنتاجات والحلول.

المحور الاول/ أبرز التفسيرات النظرية لمشكلة التضخم

تعد التفسيرات لمشكلة التضخم، احد القضايا التي حازت على أهتمام وتنظير الكثير من الأقتصاديين، بل كانت أحدى قضايا الجدل الفكري المهمة في النظرية الأقتصادية ،فمنها ما يعزو مشكلة التضخم الى تقلبات الطلب الكلي والعرض الكلي وما يتعلق ذلك بالطاقات الأنتاجية والموارد الأقتصادية والأختناقات في درجة أستغلال الطاقات الأنتاجية والتي تتوضح من خلال عجز بنية العرض المحلي من السلع والخدمات عن التغير، مع تغير بنية الطلب المحلي، بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم الأستغلال الأمثل للطاقات والموارد الأقتصادية، ومنهم من يفسر مشكلة التضخم الى الأختلال بين عرض النقود والطلب عليها، ومنهم من يرجع مشكلة التضخم الى الأختلالات في بنية النظام الرأسمالي.

فقد أستند التحليل الكينزي في تفسير مشكلة التضخم ، الى التقلبات التي تحدث في العرض الكلي والطلب الكلي ، معتمدا على ألية المضاعف والمعجل في تفسيره لكيفية نشوء مشكلة التضخم ، بدلا من الاعتماد على التقلبات في كمية النقود والتي استند اليها الأقتصاديون الكلاسيكيون، حيث فرق (Keynes) بين حالتين في تفسيره لمشكلة التضخم، حالة ما قبل وصول الأقتصاد الى مرحلة التوظف التام ، والتي فيها تكون الطاقات الأنتاجية والموارد الأقتصادية لم تصل الى أقصى طاقاتها في الأنتاج، أذ أعتقد (Keynes) بأن الزيادة في الطلب الكلي، ستؤدي الى زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات، أذ ينتج عن زيادة الطلب الكلي زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم في أرباح المنتجين ، مما يدفعهم ألى زيادة تشغيل طاقاتهم الأنتاجية المعطلة وتشغيل الأيدي العاملة غير المستخدمة، ولذا فمن المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، والذي يطلق عليه (Keynes) مصطلح "التضخم الجزئي" وهو ينشىء بفعل بعض الأختناقات في عناصر الأنتاج وعدم الوصول الى الطاقات الأنتاجية المثلى والذي يتوضح من خلال عجز العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، وضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الأنتاجية ، ووجود بعض الميول الأحتكارية في بعض الصناعات الرئيسة (١) .

أما الحالة الثانية، وهي حالة وصول الأقتصاد الى مرحلة التوظف التام، حيث تكون الأجهزة الأنتاجية والموارد الأقتصادية قد وصلت الى أقصى طاقاتها في الأنتاج، ولذا ، فعند زيادة الطلب الكلي، فأن هذه الزيادة لن تؤدي الى زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما ينعكس في ارتفاعات تضخمية في الأسعار (١) ، ولقد أشار (Keynes) الى مبادىء عدة في تفسيره لمشكلة التضخم، اذ أن التغير في كمية النقود لايعد عنصرآ مهمآ في تحديد المستوى العام للأسعار، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة مماثلة في ميل الأفراد للأكتناز ، مما يعني بقاء حجم الطلب الفعال ثابت، وهذا عكس مبدأ نظرية كمية النقود من أن المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقود، كما وأكد Keynes على أن حالة التوازن الأقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات أقل من مستوى التوظف التام ، ولذا ، فقد أهتم بتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الدخل، ولذلك، ومع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للأدخار ، ومن ثم نقص الميل للأستهلاك، وانخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال(أنخفاض المبيعات فالأرباح) فأنخفاض الميل للأستثمار، وهنا، تظهر مشكلة عدم التوازن بين الأدخار والأستثمار، وتظهر مشاكل البطالة والركود، وللخروج من ذلك، يدعو (Keynes) الى تدخل الدولة للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، من خلال، ضرورة خفض سعر الفائدة وزيادة الأنفاق الحكومي والأستهلاكي والأستثماري، وتخفيض الضرائب، لرفع حجم الطلب الفعال، ودعا عكس ذلك في حالة التضخم (٢) ، كما وأستند في تحليله لمشكلة التضخم، على ما يسمى " Phillips curve " ، المفاضلة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، ففي الفترات التي تنخفض فيها معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية، يزداد المستوى العام للأسعار ، والعكس صحيح ، ولذا فهدف الأقتصاد هو الوصول الى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل (٣).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

ألا أنه مع دخول النظام الرأسمالي في أزمة التضخم الركودي منذ العقد السابع من القرن العشرين، ظهر الخلل في التفسير الكينزي لمشكلة التضخم، فقد أتجهت معدلات البطالة والتضخم نحو الأرتفاع وبشكل متتالي ، وهنا عجزت النظرية الكينزية في تفسير هذه الظاهرة على الرغم من الأراء التي حاولت تفسيرها.

فمع ازدياد حدة الأزمة الأقتصادية "التضخم الركودي"، ظهرت اراء الاقتصادي (M.Fredman) في تفسير مشكلة النظام الرأسمالي ، والتي أعتمدت على تطوير نظرية كمية النقود الكلاسيكية ، حيث رفض النتائج التي ظهرت من تحليل (Phillips curve) ، إذ لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة ، وأن التضخم ظاهرة نقدية ، فهو يعبر عن أختلال التوازن بين عرض النقود والطلب على، ولذا، فأن ظاهرة الأفراط في عرض النقود ، ماهي ألا علاقة بين الزيادة في متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي وكمية النقود ، أي مقدار حجم النقود مقابل وحدة واحدة من السلع والخدمات (٤)، ولذا، وبما أن ، التضخم هو ظاهرة نقدية ، وتنشأ بسبب الأختلال بين عرض النقود والطلب عليها ، وبما أن عرض النقود يتحكم فيه البنك المركزي ، فأنهم قد أهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار(٤)، وكانت النتيجة ، بأن الطلب على النقود لا يتغير في الأجل القصير ، وفي الأجل الطويل يتوقف التغير في دالة الطلب على النقود على المستوى الحقيقي لدخل وثروة الأفراد ، وكلفة الأحتفاظ بالنقود ، أي تحولت الدالة من علاقة توازنية الى سلوكية ، تستند على سلوك الفرد في الأحتفاظ بالثروة (4).

وعموما ، أكد (M.Fredman) ، على أن دالة الطلب على النقود لا تؤدي دورا مهما بالقياس الى الدور الذي يلعبه التغير في عرض النقود، ولذا ، في حالة وجود زيادة في عرض النقد غير مرغوبة فيها، فأن الأفراد يلجأون للتخلص منها عن طريق زيادة الأنفاق وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار(4)، أي أن مكافحة التضخم وتحقيق الأستقرار النقدي، يتطلبان أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الأنتاج وعدد السكان، وعلى شكل يتناسب مع رغبة الأفراد في الأحتفاظ بتلك النسبة التي يرغبون بها على شكل نقد ، وذلك عندما يزداد الدخل الحقيقي لهم .

وبالنتيجة، هنالك أختلافا جوهريا في تفسير مشكلة التضخم عند Keynes وM.Fredman ، فالتضخم عند Keynes ، ماهو ألا أختلالا حقيقيا ينشأ بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، زيادة أكبر من المقدرة الحالية للطاقات والموارد الأنتاجية ، والتي تظهر بشكل واضح عند وصول الأقتصاد الى مرحلة الأستخدام التام (٥)، بينما M.Fredman ، فسر مشكلة التضخم ، بأنها، أختلالا بين عرض النقود والطلب عليها ، بسبب خطأ البنك المركزي في زيادة عرض النقود على نحو يزيد عما يرغب به الأفراد في الأحتفاظ بها(٥).

ويعزى سبب هذا الجدل في تفسير التضخم الى الأختلاف الجوهري في شكل دالة العرض الكلي، فدالة العرض الكلي عند Keynes تتصف بانها مرنة في الأجل القصير ، بل تكاد تكون أفقيا ، الأمر الذي يفسر أن الأنتاج "العرض الكلي " يمكن أن يزيد على نحو واضح أذا ما زادت الأسعار بقدر معين (٥)، أما M.Fredman ، على العكس ، فيعتقد أن دالة العرض الكلي تكاد تكون عموديا في علاقتها مع المستوى العام للأسعار ، أي أن الأسعار تكون حساسة جدا لأي تغير يحدث في مستوى الناتج الكلي ، كما ويدل ذلك على أن العرض الكلي يتسم بالجمود النسبي امام التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار (٥) وكما موضح ذلك في الشكل الاتي.

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم
حالة دراسية الأقتصاد العراقي

شكل (١) : دالة العرض الكلي عند Keynes وM.Fredman

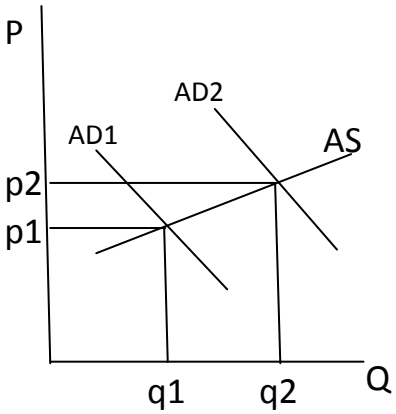

أ- دالة العرض الكلي عند Keynes.

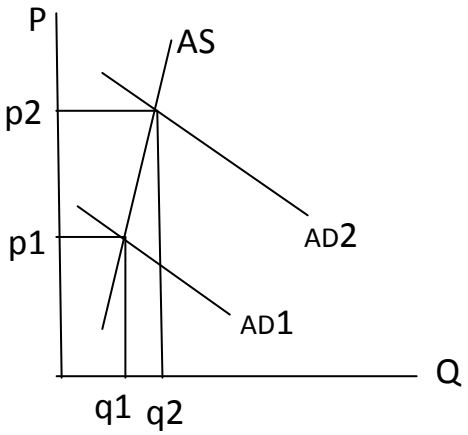

ب- دالة العرض الكلي عند M.Fredman

وبالأستناد الى شكل دالة العرض الكلي المذكورة آنفاً، فأن من الممكن للسياسة النقدية والمالية التوسعية عند (Keynes) ، أن تؤدي الى زيادة في حجم الطلب الكلي ومن ثم زيادة الانتاج أكثر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، كما أن سياسة أنكماشية مالية ونقدية ، لن تكون فعالة في تخفيض معدلات التضخم ، بل ستؤثر في حجم الانتاج والبطالة بشكل كبير (٥)، أما M.Fredman فأنه يعتقد أن دالة العرض الكلي غير مرنة أمام التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ومن هنا ، فأن سياسة مالية ونقدية توسعية سيكون تأثيرها على المستوى العام للأسعار أكثر من الانتاج ، ولذا، فأن تطبيق سياسة انكماشية نقدية ومالية لابد وأن يؤدي الى تخفيض في المستوى العام للأسعار أكثر من الانخفاض في الانتاج (٥).

والخلاصة ، هي أن أي تغير في الطلب الكلي يكون تأثيره كبيرا في حجم الناتج الكلي ، أذا كان الأقتصاد يواجه ركودا وطاقات أقتصادية غير مستغلة "تفسير Keynes " ويكون تأثيره كبيرا في الأسعار حينما يكون الأقتصاد عند مستوى الأستخدام التام " تفسيرM.Fredman "، ولذا، يقترحM.Fredman لمواجهة مشكلة التضخم في الأقتصاد، أتباع سياسة نقدية متشددة ، يكون من شأنها ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج الحقيقي وطلب الأفراد على النقود ، كما أن الأنكماش الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة، سيكون تأثيره على الأنتاج أكثر من الأسعار في المراحل الأولى، ومن ثم أنكماش الطلب الكلي سيؤدي الى وقف نمو الأسعار والأجور ومن ثم قد تزداد البطالة، وهي ضريبة طبيعية يجب أن يتحملها المجتمع لمواجهة المشكلة الأكبر، ألا وهي التضخم، كما ويرافق ذلك ، تخفيض الأعانات وتكاليف الضمان الاجتماعي والدعم السلعي، للتأثير على الطلب الكلي، وأخيرا تقديم الحوافزالضريبية والأعفاءات للتأثير الأيجابي على العرض الكلي (٥).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم
حالة دراسية الأقتصاد العراقي

وكرد نظري لأراء Keynes وM.Fredman في تفسير مشكلة التضخم ، ظهر تفسير آخر في تفسير التضخم تمثل بأراء J.K.Galbraith "المدرسة الهيكلية"، والتي تعزي مشكلة التضخم الى الأختلالات الهيكلية التي تحدث في البنية الأقتصادية للنظام الرأسمالي، والصراع بين قوة النقابات العمالية وقوة الأحتكارات الصناعية ، فيما يتعلق بقوة الأحتكارات ، يرى J.K.Galbraith بضرورة التفرقة بين قطاعين في الأقتصاد ،" القطاع الأول " وهو ذلك القطاع الذي يوجد فيه عدد كبير من المنتجين وتتوفر فيه شروط المنافسة التامة (القطاع الزراعي)، و "القطاع الثاني " فهو قطاع تنافس القلة (oligopoly) والذي يطبق في مجال الصناعات التحويلية (٦)، وفي القطاع الثاني، قوانين العرض ووالطلب المعروفة لاتنظم أسعار منتجات هذه الشركات، بل أهداف وسياسة كل شركة، فالأستراتيجية الدفاعية، يكون الهدف الاساسي للشركة الأحتكارية طرد المنافسين الصغار والسيطرة على السوق، من خلال تخفيض الأسعار وسياسة الاغراق " Dumping" والسيطرة على المواد الأولية والدعاية والاعلان، أما الاستراتيجية الهجومية، يكون الهدف الأساسي للشركة الأحتكارية، السيطرة على السوق من خلال سعي الشركة لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن (٦)، وعموما، يرى J.K.Galbraith ونظرا للطبيعة الأحتكارية لتكوين الأسعار فأنها من الممكن أن تزداد بفعل سياسة وأهداف الشركة الأحتكارية بغض النظر عن انتاجية العمل ، أما القوة الثانية التي أستند عليها J.K.Galbraith في تفسير مشكلة التضخم ، فهي قوة نقابات العمال وسعيها لملاحقة الأرتفاعات في المستوى العام للأسعار عن طريق المطالبة بزيادة الأجور، فكلما أزدادت الأسعار بفعل قوة الأحتكارات، أزدادت المطالبة برفع الأجور والتي تنعكس في زيادة تكاليف الأنتاجية، ونقل عبئها الى الاسعار، وهكذا، تزداد سرعة وشدة الحركة التراكمية للأجور والأسعار(٦).

ولذا، فأن مشكلة التضخم، ليست بسبب النمو المفرط في كمية النقود، بل هي نتيجة لطبيعة الشركات المكونة للنظام الرأسمالي، فهي تعود الى قوة الشركات الأحتكارية وسيطرتها على الأسواق والأسعار، بعيدا عن قوى العرض والطلب ، وايضا الى رد الفعل الذي تمارسه نقابات العمال(٦).

وفي محاولة لتوصيف مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي في ضوء قراءة للمدارس النظرية الأقتصادية ممزوجة بفهم دقيق لأسباب مشكلة التضخم الأقتصادية في الأقتصاد العراقي، هنالك علاقة وثيقة بين جمود وتشوه بنيان الأنتاج والأنتاجية وبين معدلات التضخم، والتي من أثارها تشوه نسبة اسهام القطاعات الأنتاجية ومعدل التبادل غير المتكافىء في التجارة الخارجية، وقد يكون رفع المستوى العام للأسعار أحدى الوسائل التي أستخدمت من قبل الحكومات السابقة (التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز) من أجل الأسراع بعملية تكوين رأس المال ، مستندين على توفر الموارد الأقتصادية العاطلة، فأذا ما تم زيادة الائتمان المصرفي (التمويل بالعجز) فأنه سيؤدي ذلك الى زيادة الطلب وارتفاع الاسعار فزيادة ارباح اشركات مما يشكل حافزا نحو زيادة الأنتاج وتشغيل الموارد الأقتصادية العاطلة، كما وقد يكون رفع المستوى العام للأسعار أحدى الوسائل التي أستخدمت من قبل تلك الحكومات لأعادة توزيع الدخل نحو طبقة المنظمين ذوي الميول الأدخارية العالية ، وبهذا فقد ينجح أفتعال التضخم في تحقيق الأدخار الأجباري والأستثمار، الأ أن تلك الأهداف في حالة أفتراض أفتعال التضخم لتحقيق التنمية لا تمثل فهما صحيحا لطبيعة الأقتصاد العراقي، فأفتراض وجود وجود طاقات انتاجية جاهزة للتشغيل مباشرة بمجرد زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة حجم النقود في الأقتصاد هو أفتراض غير صحيح .

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

نعم يوجد في الأقتصاد العراقي موارد أقتصادية عاطلة (أرض ورأس المال وعمل وتنظيم) لكنها ليست جاهزة للأستخدام في العملية الأنتاجية، ويعزى ذلك الى تشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج ، حيث تواجه تلك العناصر مشاكللات عدة، فعنصر الأرض (أنخفاض الأراضي الصالحة للزراعة والملوحة والتصحر وقلة المياه وتخلف أساليب وفنون الأنتاج) والعمل (أرتفاع نسبة السكان غير المتعلمين وأنخفاض أعداد العاملين الفنيين في القطاع الصناعي والزراعي وأرتفاع قوة العمل خارج السوق وأرتفاع أعداد العاملين في القطاع الخدمي وأرتفاع معدلات البطالة والأدارة غير الكفوءة وأنخفاض جودة التعليم المهني والبطالة المقنعة) ورأس المال (أنخفاض الأدخار المحلي وعدم فعالية سياسة أسعار الفائدة في جذب الأدخارات ولأحتفاظ بالثروة على شكل سلع وأرتفاع نسبة القروض والسلف القصيرة الأجل الأستهلاكية وهروب رؤوس الأموال) والتنظيم (هجرة الصناعيين والمزارعين ذو الخبرة)، مما يجعل تلك الموارد الأقتصادية عاجزة عن الدخول في العملية الأنتاجية وزيادة الأنتاج بمجرد زيادة الطلب الفعال ، ويظهر ذلك من خلال أنخفاض مستويات الأنتاجية أذا ما قورنت بالموارد الأقتصادية الكبيرة في الأقتصاد العراقي ، مما يعني عدم أمتلاك الأقتصاد طاقات أنتاجية، لا بل تكاتفت العوامل الخارجية (الحروب، الحصار الأقتصادي)، تشوه طبيعة الموارد الأقتصادية، سياسة التمويل بالعجز، ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية في العملية الأنتاجية (الطاقة الكهربائية، الوقود، النقل، الأيجار) في أرتفاع تكاليف الأنتاج، لقد أدى كل ذلك الى أن يواجه الأقتصاد العراقي منحنى عرض كلي عديم المرونة ، ليس بسبب الأستغلال الأمثل للموارد الأقتصادية كما في الدول الصناعية المتقدمة ، ولكن بسبب عدم مرونة الجهاز الأنتاجي والطاقات الأقتصادية للأستجابة لزيادة الطلب الفعال وكما موضح في الشكل الأتي .

شكل (٢): منحنى العرض الكلي في الأقتصاد العراقي

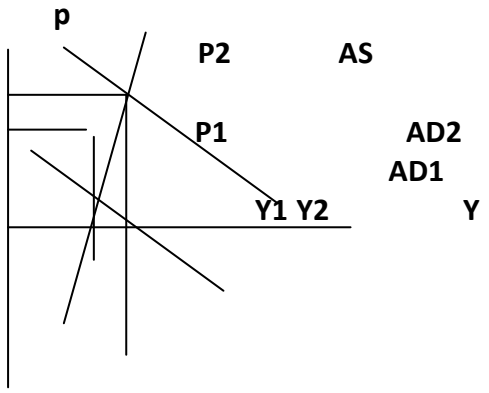

وفي ظل أستمرار الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ بسياسة زيادة الأجور والرواتب والمخصصات النقدية (والتي قد تكون نتيجة للفهم الصحيح لعدم قدرة الأقتصاد على توفير السلع الزراعية والصناعية بسبب التدمير الكبير في البنى التحتية والصناعية والزراعية ، ولزيادة المستوى المعاشي للفرد) والكتلة النقدية الكبيرة والمتراكمة، ولعدم فعالية الجهاز المصرفي في جذب الأدخارات ، أزدادت فجوة الطلب أتساعا.
كل ذلك دفع بالحكومة الى أتباع سياسة الحرية في الأستيراد في محاولة منها لتقليل أتساع فجوة الطلب، وعلى الرغم من الأثار الأيجابية للأستيراد في توفير السلع الضرورية في الأقتصاد، ألا أنه يمثل فشل الأدارة الأقتصادية في معالجة الأختلالات الهيكلية كما وأنها تعد(زيادة الأستيرادات) أحد القنوات لأرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم المستورد) وعائق أمام تشغيل وتطوير الصناعة والزراعة (لأنخفاض درجة المنافسة) .

فعند دراسة العلاقة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية (القطاعية) في الناتج المحلي الأجمالي، نلاحظ، أنه يفترض أن تعكس الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الزيادة في نسبة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي ، وكما موضح في الشكل الأتي .

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

شكل (٣): طبيعة العلاقة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية القطاعية

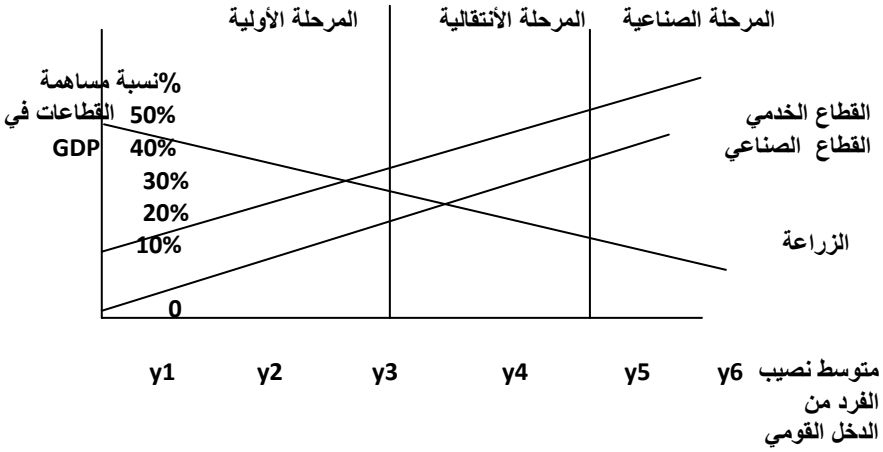

فكلما أزداد معدل نصيب الفرد من الدخل القومي فأنه يشير الى تطور الأقتصاد من المرحلة الأولية (التي يكون فيها القطاع الزراعي هو المهيمن في تكوين الناتج المحلي الأجمالي) الى المرحلة الأنتقالية (زيادة نسبة القطاع الصناعي والخدمي) ومن ثم المرحلة الصناعية (والتي تتصف بأرتفاع نسبة اسهام القطاع الخدمي والصناعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي مقابل أنخفاض نسبة اسهام الزراعة) ،ألا أن عملية التنمية والتطور الأقتصادي تلك وعلى الرغم من سعي الحكومات السابقة الى تحقيقها، ألا أن الأقتصاد لم يخرج من المرحلة الأولية على الرغم من أرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بفعل الأيرادات النفطية) أي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لا يعكس تطور التنمية والنمو في الأقتصاد العراقي، بل أنعكست الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على المستوى العام للأسعار، بسبب الأختلالات الهيكلية التي تواجه العملية الأنتاجية ، ولذا فتشوه هيكل وطبيعة عناصر الأنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) قد أدى الى أنخفاض الأنتاجية والتي تكاتفت مع أرتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية في العملية الأنتاجية في أرتفاع تكاليف الأنتاج والذي أنعكس في أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، وفي ظل التزايد في الطلب المحلي أتسعت فجوة الطلب المحلي ، وفي محاولة من الحكومة في سد الفجوة تم الأعتماد على الأستيرادات والتي على الرغم فائدتها في تقليل اتساع فجوة الطلب الأ أنها حملت في طياتها التضخم المستورد والذي تكاتف مع مشكلة التضخم الحقيقي والنقدي في الأقتصاد الى أرتفاع المستوى العام للأسعار ، والشكل الأتي يوضح ذلك .

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

شكل (٤): مخطط أفتراضي لتوضيح أسباب مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي

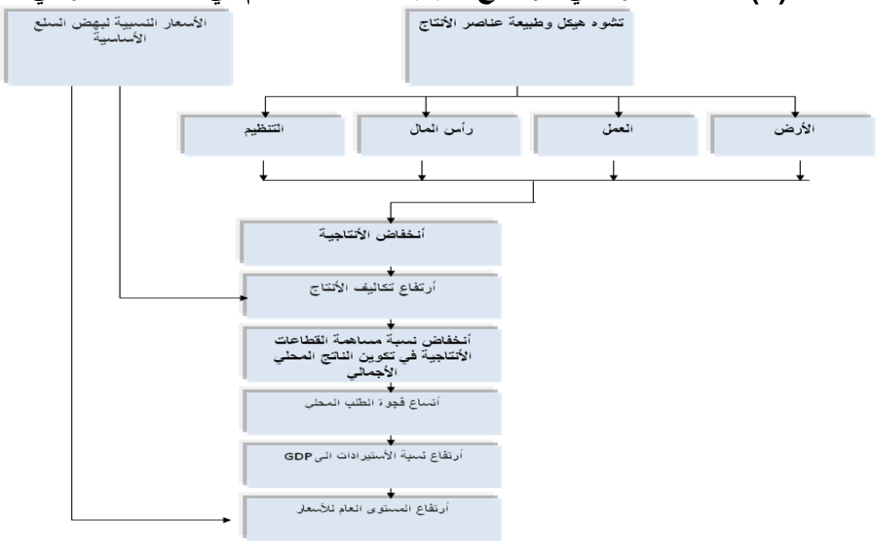

ولذا بأمكان البنك المركزي ومن خلال أتباع سياسة نقدية أنكماشية أن يخفف من حدة الضغوط التضخمية بأعتبار على اساس أن احد العوامل المسببة للتضخم في الأقتصاد العراقي هو أرتفاع الكتلة النقدية في السوق ، ألا أنه لايستطيع تقليل تلك الضغوط التضخمية بصورة كبيرة بسبب الأختلالات الهيكلية التي تواجه الأنتاج والعملية الأنتاجية.

المحور الثاني/ ألية نشوء مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي ، ١٩٧٠-٢٠٠٢ .

يتناول هذا المحور ألية نشوء مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي، من خلا تحليل الاسباب الأقتصادية لهذه المشكلة ، خلال هذه المدة .

فخلال المدة (١٩٧٠-١٩٧٩) ، شهد الأقتصاد العراقي تطورات مهمة تمثلت، بقرار تأميم النفط عام (١٩٧٢) ، مما أدى ذلك، وبفعل أرتفاع أسعار النفط عالميا الى خلق فائض كبير من العملات الأجنبية، فقد أرتفع الرقم القياسي لمؤشر أسعار النفط من (١٠٠%) عام (١٩٧٠) الى (١٢٥٤.٢%) عام (١٩٧٩) (٧)، وزاد متوسط دخل الفرد العراقي من (٠.٥٢٧) دينار عراقي عام ١٩٧٠ الى (١٢٧٠.٥) دينار عام ١٩٧٩ (٨)، وفي ظل جهاز انتاجي غير مرن لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات " والمتسم بأرتفاع نسبة السلع الأستهلاكية ، وتغير الأنماط الأستهلاكية ، وأرتفاع أسعار السلع والخدمات" .

وعلى الرغم من المحاولات لتضييق الفجوة عن طريق الأستيرادات ، حيث أزداد الرقم القياسي لقيمة الأستيرادات الأجمالية من (١٠٠%) عام١٩٧٠ الى (٥٠٤.٩%) عام ١٩٧٩ (٨)، ألا أن المشكلة "التضخم" أستمرت بفعل العمالة الاجنبية الوافدة.

وبفعل فائض الموارد المالية للعراق، أنتهجت الحكومة العراقية مبدء "الدفعة القوية" في التنمية الأقتصادية، من خلال تخصيص مبالغ أستثمارية كبيرة تمكن من تحقيق الأستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية وتهيئة البنى التحتية الازمة لعملية التنمية والنمو الأقتصادي، فقد خصصت ما يقدر (١٢١٩٨.٦) مليون دينار خلال هذه المدة (٨).

لقد أدى التوسع في النشاط الأنمائي الى أعتماد الأقتصاد على الدول الصناعية المتقدمة في توفير السلع الأستهلاكية والوسيطة والمكائن والمعدات ، فقد أزداد مؤشر الرقم القياسي لأستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والأستهلاكية من (١٠٠%، ١٠٠%،١٠٠%)على التوالي عام ١٩٧٠ الى (٥٧٧.٣%، ٤٨٨.٥%، ٥٨١,٤%) على التوالي عام ١٩٧٩ (٨)، وبفعل ارتفاع أسعار تلك السلع في السوق العالمية ، أزداد المستوى العام للأسعار في السوق المحلية بسبب ارتفاع الطلب المحلي والتضخم المستورد.

كما وأدى تنفيذ البرامج التنموية الى زيادة الأجور والرواتب للعاملين في القطاعات الأقتصادية الحكومية وللقطاع الخاص (من خلال أمتلاك رأس المال، أو المشاركة في النشاط الأنتاجي) مما أدى كل ذلك الى أرتفاع الميل الحدي للأستهلاك وتغير نمط الأستهلاك.

وبفعل برامج التنمية والأستخدام شبه التام للعمالة العراقية ، تم الأستعانة بالعمالة العربية والأجنبية الماهرة وغير الماهرة ، ولكن بسبب عدم وجود ضوابط أجرائية وقوانين تنظم هجرة العمالة ، أدى ذلك الى هجرة أعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة ، مما شكل ذلك ضغطا على الطلب الكلي على السلع والخدمات وتغير أنماط الأستهلاك، وعلى الرغم من قيام الحكومة بمحاولة سد فجوة الطلب عن طريق الأستيراد ، ألا أن النتيجة أرتفاع في المستوى العام للأسعار(٩).

كما وشهد هذا العقد، أزدياد الطلب على السكن نتيجة لنمو السكان ولزيادة متوسط دخل الفرد ،كما وأزدادت الخدمات الصحية المقدمة والتي أدت الى أنخفاض معدل الوفيات وأرتفاع عدد الولادات ، بفعل تشجيع الدولة على الأنجاب والزواج من خلال تسهيل الحصول على القروض للزواج ، أدى كل ذلك الى زيادة الطلب على السلع والخدمات (٨).

كما وأدت الهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة بسبب برامج التعليم المجاني وللعيش الحضري، الى زيادة العبء على المدينة وأنخفاض قوة العمل في القطاع الزراعي ومن ثم الأنتاج الزراعي (بسبب أعتماد هذا القطاع على العمالة الوفيرة لأنخفاض أعداد الالات والمكائن والتكنولوجية المناسبة) مما أدى الى زيادة الطلب على السكن والسلع الغذائية والخدمات (٩).

وأخيرا ، أرتفاع نسبة العملة في التداول من عرض النقد ، فبسبب تخلف النظام المصرفي وعدم وجود سوق مالي يستطيع أستيعاب النقد الفائض، وبفعل عامل التوقعات التضخمية وعدم الثقة، أرتفع الطلب الكلي بشكل كبير على السلع والخدمات، فقد أزدادت العملة في التداول من (١٧٣,٢) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (١١٠٦,٥) مليون دينار عام ١٩٧٩ (٩).

وعلى الرغم من كل ذلك، فأن الأرتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه المدة يتصف "بالتضخم الزاحف" حيث لم يتجاوز معدل التضخم (١٠,٧%) ولكن شكل هذا التضخم الارضية لزيادة حدة مشكلة التضخم مستقبلا.

وخلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٨، أرتبط الأقتصاد العراقي بالحرب العراقية– الأيرانية، مما أثر سلبا على مجمل الحياة الأقتصادية والأجتماعية والسياسية، فلتأمين مستلزمات الحرب ، عمدت الحكومة الى تهيئة كل القوى البشرية والمادية وأتخاذ الأجراءات اللازمة لذلك، أي "عسكرة الأقتصاد" من خلال تحويل الألة المدنية وقوة العمل الى خدمة الجيش والحرب، وبناء جهاز أنتاجي حربي "التصنيع العسكري" ، كما ورافق ذلك، توقف تصدير النفط عبر الخليج العربي في ١٩٨٠/٩/٢٢ ومن ثم عبر الأراضي السورية في ١٩٨٢/٤/١٠، وهذا أدى الى أنخفاض صادرات العراق النفطية والذي تزامن مع أنخفاض أسعار النفط عالميا حيث أنخفض مؤشر سعر النفط عالميا من (١٠٠%) عام ١٩٨٠ الى (٤٦,٤%) عام ١٩٨٨ ، كل ذلك أدى بالأيرادات النفطية الى الأنخفاض (٧).

أن أنخفاض الأيرادات النفطية وعدم مواكبتها للزيادة في نفقات التنمية والحرب ، فقد أزدادت نسبة الأنفاق العسكري من (٢,٧%) كنسبة من أجمالي الناتج المحلي الأجمالي عام ١٩٨٠ الى (٣٤,٤%) عام ١٩٨٤ ثم أنخفض الى (٣,٣%) عام ١٩٨٦ لترتفع مرة أخرى الى (١٢,٥%) عام ١٩٨٧ (١٠) ، وقد أدى ذلك الى اللجوء الى الأحتياطي الدولاري الخزين في البنك المركزي وزيادة المديونية الخارجية ، مما شكل ضغطا هائلا على معدلات التضخم (٩).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

وعند تحليل مؤشرات وسياسات الحكومة خلال المدة ، ظهرت هنالك أسباب عدة لأرتفاع معدلات التضخم: فبسبب أستمرار العراق في التنمية الأقتصادية والبناء والتشييد وتهيئة البنى التحتية ، وتوقف تصدير النفط عبر الخليج العربي وسوريا ، وأنخفاض أسعار النفط عالميا، لجأ البنك المركزي الى سياسة التمويل بالعجز (الأصدار النقدي الجديد)للأيفاء بالألتزامات المالية تجاه متطلبات الحرب والتنمية، وبسبب عدم وجود جهاز أنتاجي مرن وعدم الأستغلال الأمثل للموارد الأقتصادية، وأرتفاع نسبة العملة في التداول لعدم فعالية السياسة النقدية في زيادة الأدخار، بسبب ضعف الخدمات المصرفية وعدم وجود سوق مالية متطورة وعدم التناسب بين سعر الفائدة الأسمي مع معدلات التضخم، أنعكس كل ذلك على شكل أرتفاع في الطلب الأستهلاكي ومن ثم المستوى العام للأسعار(٩).

كما وأدى أستمرار الحكومة بتنفيذ برامجها التنموية والتصنيع العسكري وتهيئة البنى التحتية ، الى زيادة الأنفاق الأستثماري والأستهلاكي المدني وخصوصاالأنفاق العسكري ، مما أدى الى زيادة الأنفاق القومي أكثر من الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي ، وهو ما شكل ضغطا على زيادة الفجوة الكلية للطلب ، والذي دفع بالحكومة الى الأعتماد على الأستيرادات في محاولة لتقليل سعة الفجوة ، مع ما يحمل ذلك من تضخم مستورد ، كل ذلك الى أدى الى أرتفاع المستوى العام للأسعار (٨).

كما وأدى عدم مرونة الطلب على السلع المستوردة وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وتزايد أعداد السكان والفجوة الكبيرة بين الأنفاق القومي الكلي والناتج المحلي الأجمالي ، بالأضافة الى توقف الصادرات النفطية والعائدات النفطية، الى أرتفاع المستوى العا للأسعار (٨).

وأخيرا ، أن قيام الحكومات السابقة بتأميم الشركات الصناعية والزراعية عام ١٩٦٤ ،وزيادة هيمنة الحكومة على الأقتصاد، قد أدى الى أنخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الأجمالي، مما دفع بالحكومة عام ١٩٨٧ البدء ببرنامج " خصخصة بعض فروع الصناعة التحويلية وتهيئة الأعفاءات الضريبية لتنشيط القطاع الخاص " ، لكن بسبب قلة الشركات المساهمة والخاصة ، وغياب المنظمين القيادين ذو الخبرة والمهارة الوطنية ، والأهتمام بالأنشطة التجارية ذو الربح السريع والآمن ، كل ذلك أدى الى أستمرار أنخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الأجمالي ، وأقتصر تأثيره على رفع المستوى العام للأسعار من خلال التضخم المستورد (٨).

كل ذلك أدى الى أرتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (١٠٠%) عام ١٩٨٠ الى (٢٤٠%)عام ١٩٨٨ ، ليبلغ معدل التضخم (٢١,٤%) عام ١٩٨٨ (٩).

وخلال المدة ١٩٨٨-١٩٩٠ شهد العراق عدة أحداث سياسية وأقتصادية ، تمثلت بأنتهاء الحرب العراقية– الأيرانية في ١٩٨٨/٨/٨ ، وكانت أثارها الأقتصادية تدمير الكثير من المنشأت الصناعية والخدمية والبنى التحتية وأزدياد مشكلة المديونية وأنخفاض قوة العمل الفعالة وأزدياد مشكلة التضخم .

فقد قدرت الخسائر في الممتلكات والأنتاج بحوالي (٣٧) مليار دولار ، والخسائر في العائدات النفطية في حوالي (٩٩) مليار دولار، مما ولد للعراق عدة مشاكل في توفير الموارد المادية والبشرية عند البدء بمرحلة الأعمار والبناء للمنشأت الصناعية والخدمية وأعادة تأهيل البنى التحتية، ولذا أعتمد العراق بذلك على مايمتلكه مستقبلا من موارد نفطية للبدء بهذه البرامج(٩)،لكن بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط عالميا، وأنخفاض قيمة الدولار الأمريكي (علما أن سعر برميل النفط مقيم بالدولار) في الأسواق المالية والنقدية العالمية ، كل ذلك أثر على عائدات تصدير النفط نحو الأنخفاض (٩).

لقد أدى ذلك، بالأضافة الى مايلي ، الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٢٤٠%)عام ١٩٨٨ الى (٣٨٦,٩%) عام ١٩٩٠ ، فقد أزداد الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية،السكائر ،السلع المنزلية ،الأيجار ،والأقمشة والملابس من (٢٦٨,٣%،٢٢٧,١%، ٢٢٩,٩%، ١٧٥,٢%، ٢٢٣,٦%) على التوالي عام ١٩٨٨ الى (٤٧٢,٢% ،٦٧١,٤%، ٤٥٧%، ١٨٩,٩%، ٣٦١,٢%) على التوالي عام ١٩٩٠، أما الرقم القياسي لسعر الوقود والطاقة فقد أزداد بنسبة قليلة بسبب سيطرة الدولة الكامل على الأنتاج والتسعير حيث أزداد من (١٧٠,٤%) عام ١٩٨٨ الى (١٨٥,٦%) عام ١٩٩٠ (٩).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

ويعزى الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال هذه المدة ، بالأضافة الى أنخفاض عائدات العراق النفطية ، الى الأستمرار بسياسة الأصدار النقدي الجديد(لتمويل برامج الأعمار والبناء)، مما أدى الى أرتفاع الدين الحكومي المحلي من (٢٨٥٢٣,٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (٤٤٥٦٧,٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، كما وزداد عرض النقد من (٨٥٦١,٩) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (١٤٨٥٥,٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، وأذا ما قورنت هذه الزيادة في عرض النقد مع ما تحقق من أنخفاض في الناتج المحلي الأجمالي تتوضح مقدار الزيادة في حدة مشكلة التضخم ، فقد أنخفض الناتج المحلي الاجمالي من (١٥٨٨٩,٩) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (١٣٣٦٢,٦) مليون دينار عام ١٩٩٠ (٩)، كما ويضاف الى ذلك ، تخلف النظام المصرفي، وعدم تطور الأسواق المالية ، وأنخفاض سعر الفائدة الحقيقي، والذي ادى كل ذلك الى أرتفاع نسبة العملة في التداول وزيادة الطلب الأستهلاكي، وكذلك الأحتفاظ بالثروة على شكل سلع معمرة وعقارات، مما زاد ذلك من التضخم (٩)، كما ويعد الأنفاق العام المتزايد ، السبب الأخر، لأرتفاع المستوى العام للأسعار، فبسبب تسريح الالاف من الجيش العراقي وزيادة القوة العاملة (والتي تتصف معظمها بالمؤهلات غير الماهرة) والذي رافق مع بدء الحكومة بالأعمار والبناء، كل ذلك أدى الى زيادة الأنفاق القومي من (١٩٦٢٦,٣) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (٢٣٨٩٧,٢) مليون دينار عام ١٩٩٠، وفي ظل تخلف أساليب الأنتاج وأنخفاض أجمالي الأستيرادات (بسبب أنخفاض عائدات النفط)، كل ذلك أدى الى أتساع فجوة الطلب ومن ثم ازدياد المستوى العام للأسعار(٩).

وأخيرا، يعد عنصر المضاربة، أحد المحركات لتفاقم مشكلة التضخم ، فخلال هذه المدة وبسبب زيادة الهجرة من الريف الى المدينة، وأنخفاض مشاريع الأسكان، وزيادة عدد السكان ،كل ذلك أدى الى أرتفاع الطلب على الأيجار والعقارات والسيارات والسلع المعمرة والمواد الأنشائية، مما أدى الى أرتفاع أسعار تلك السلع في السوق (بأعتبارها أحد أشكال الأحتفاظ بالثروة والذي يعد فشلا للنظام المصرفي في استيعاب الفائض من النقد) كل ذلك ادى الى ارتفاعات في المستوى العام للأسعار (٨).

وخلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ واجه الأقتصاد العراقي ،عدة أحداث سياسية تمثلت بالحرب الدولية في كانون الثاني عام ١٩٩١ والحصار الأقتصادي الشامل في كانون الأول عام ١٩٩٢ ، والتي على أثرها ،تم تدمير البنى التحتية المتبقية ، وسائل الأتصالات ، الدوائر والمؤسسات الخدمية، المصانع ، محطات تصفية المياه، الطرق والجسور ، المستشفيات والمدارس والفنادق ، مخازن الغذاء والسلع الضرورية(٨)، ومن ثم، فرض الحصار الأقتصادي على معظم صادرات وأستيرادات العراق ، تجميد الأموال العراقية، منع تصدير النفط الخام حتى عام ١٩٩٦(النفط مقابل الغذاء والدواء)، يضاف الى ذلك تفاقم الوضع الأقتصادي والأجتماعي (في العقود السابقة) ، لينعكس كل ذلك في أرتفاع المستوى العام للأسعار ، فقد أرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (١١٠٨,٧%) عام ١٩٩٠ الى(٥١٩٦,٦%) عام ٢٠٠٢ (٩).

فبسبب الحصار الأقتصادي توقفت الأستيرادات، مما أدى الى نقص العرض السلعي المستورد (والضروري لتقليل فجوة الطلب) والمحلي (بسبب توقف أستيراد المواد الأولية والوسيطة) ،وبسبب قرار الحكومة بالبدء بمرحلة الأعمار والبناء ، والذي تم تمويله عن طريق الأصدار النقدي الجديد وللأيفاء بالألتزامات المالية تجاه الموظفين في القطاع العام ،فقد أزداد أجمالي عرض النقد من (١٨,١٣٠)مليون دينار عام ١٩٩٠ الى (٣٤,٢٣١,٩١) عام ٢٠٠٢ ، وبسبب ضعف الأداء المصرفي في جذب الادخارات وأنخفاض معدل الفائدة الحقيقي ، ازدادت العملة في التداول ومن ثم ازدياد فجوة الطلب (٩).

كما وشهدت هذه المدة تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، فبسبب الأنهيار في سعر صرف الدينار العراقي في العقود السابقة، السياسات الأقتصادية غير المتزنة (سياسة الأستيراد بدون تحويل)، الأستمرار بسياسة الأصدار النقدي الجديد، تعدد مصادر طبع الدينار العراقي (دول الجوار ، وبعض الأطراف الحكومية) ، كل ذلك أدى الى تدهور أكثر في سعر صرف الدينار العراقي، والذي أنعكس في أرتفاع أسعار السلع المستوردة ومن ثم المستوى العام للأسعار (٩)، ما ورافق ذلك، أرتفاع حالات تهريب السلع والمواد الغذائية والحيوانية الى دول الجوار ، من قبل التجار والمهربين وبتشجيع من قبل دول الجوار ، والذي أدى الى أرتفاع فجوة الطلب ومن ثم المستوى العام للأسعار(٨).

كما وشهدت هذه المدة أرتفاع حدة المضاربة، فبسبب النقص الحاد في المعروض السلعي ، أدى ذلك الى ولادة بيئة ملائمة للمضاربة في أسعار السلع والأراضي والسيارات والعقارات والذهب والعملات الصعبة ، كما أن ازدياد أعداد الوسطاء (والتي اصبحت أحدى المهن الأساسية في الأقتصاد) أدت الى ارتفاع حدة المضاربة ، وقد أنعكس كل ذلك في أرتفاع المستوى العام للأسعار(٩).

كما وتعد السياسات الأقتصادية غير المتزنة والمتقاطعة فيما بين الوزارات الأنتاجية والخدمية أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي ، فأعطاء الحرية للصناعات التحويلية بتسعير منتجاتها بالتناسب مع التكاليف لتقليل الدعم المادي الحكومي المقدم الى تلك الصناعات ، والدعم التسعيري المقدم الى الفلاحين من قبل الحكومة ، ورفع أسعار بعض المواد الغذائية من قبل وزارة التجارة ، كل ذلك ادى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (٩).

المحور الثالث/ الأختلالات الأقتصادية الهيكلية وأثرها في معدلات التضخم للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ .

يواجه الأقتصاد العراقي عدة أختلالات أقتصادية هيكلية ، والتي أزدادت أثارها الأقتصادية والأجتماعية بسبب عدم جدية تنفيذ البرامج والخطط الأقتصادية الأستثمارية(والمتمثلة بفشل تنفيذ خطة التنمية الأقتصادية ٢٠٠٧-٢٠١٠ وعدم التهيئة لتنفيذ خطة التنمية ٢٠١٠-٢٠١٤) ، أو / و،بسبب عوامل سياسية وأقتصادية خارجية حدثت كالحروب والحصار الأقتصادي ،وتكمن أسباب الأختلالات الأقتصادية الهيكلية ب:

١- <u>تشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج:</u>

تواجه عناصر الأنتاج في الأقتصاد العراقي عدة مشاكل أثرت على بنية وطبيعة تلك العناصر ، وبالتالي أنخفاض الأنتاجية وزيادة التكاليف ، والذي أنعكس كل ذلك في أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي .

ويعد عنصر الأرض أهم العناصر الأساسية في العملية الأنتاجية، وتعتمد كفاءتها الأنتاجية على مجموعة من العوامل منها الخصوبة وتوفر المياه وقلة الملوحة والتصحر، وتشير الأحصاءات الى أن العراق يتكون من أربع مناطق حسب التقسيم الطبوغرافي، وهي أراضي سهلية وتشكل (٣٠,٢) من أجمالي مساحة العراق والبالغة (٤٣٥٠٥٢) متر مربع، ومتموجة (٩,٦)وصحراوية (٣٩,٢) وجبلية (٢١,٠).

ويلاحظ ، أرتفاع نسبة الأراضي الصحراوية والجبال والبلغة كمجموع (٦٠,٢%) من مساحة العراق الكلية مما أثر ذلك على مساحة الأراضي المخصصة للزراعة والبالغة (١١,١ مليون هكتار) ، وهي تشكل مانسبته (٢٦,١%) من مساحة العراق الكلية، كما وأن هنالك تفاوت بين الأراضي المخصصة للزراعة من حيث الجودة ، أذ صنفت الأراضي الزراعية من حيث الجودة والكفاءة (وكما مبين في الجدول (١)) الى التربة الممتازة للزراعة ، التربة الجيدة ، التربة المتوسطة ، والتربة ذات القابلية المحدودة.

جدول (١): نسبة أنواع الأراضي المخصصة للزراعة من مجموع المساحة الكلية الصالحة للزراعة

التفاصيل	النسبة المؤية
التربة الممتازة للزراعة	٦,٠
التربة الجيدة	٣٨,٧
التربة المتوسطة	٤٣,٠
التربة ذات القابلية المحدودة	١٧,٧

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology 2007.

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم
حالة دراسية الأقتصاد العراقي

مع ملاحظة، أن صنف التربة ذات القابلية المحدودة والبالغة (١٧,٧%) هي أراضي غير صالحة للزراعة حاليا، ولكنها يمكن أن تتحول الى أراضي زراعية جيدة أو ممتازة أذا أجريت لها عمليات الأستصلاح والبزل ، ويواجه عنصر الأرض بالأضافة الى أنخفاض الأراضي الممتازة والجيدة للزراعة عدة مشاكل، أرتفاع ملوحة التربة، قلة المبازل، أنخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات، التصحر (تقدر نسبة الأراضي المعرضة للتصحر حوالي (٩٢%) من مجموع المساحة الأجمالية للأراضي المخصصة للزراعة)، أنخفاض أستيراد الأسمدة والمبيدات ، عدم أعتماد التكنولوجية الزراعية، أنخفاض المشاريع الحكومية لأستصلاح الأراضي ، عمليات التخريب للأراضي الزراعية وتحويلها الى أراضي للسكن والرعي، عدم وجود أهتمام بالمؤسسات البحثية التي تهتم بتطوير الأصناف الزراعية ومعالجة الأفات الزراعية، النزاعات السياسية في ترسيم الحدود الأدارية للمحافظات (٨)، كل ذلك أدى الى أنخفاض أنتاجية الأراضي الزراعية ، ومن ثم أنخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وأعتماد العراق المتزايد على أستيراد المحاصيل والخضروات والفواكه من دول الجوار.

ويعد العمل العنصر الثاني الضروري للنهوض بالأقتصاد العراقي ، حيث يبلغ عدد سكان العراق (٣٢٤٨١) مليون نسمة عام ٢٠١٠ ، يشكل الذكور حوالي (٥٠,٣%) من مجموع سكان العراق ، أما الأناث فيشكلون مانسبته (٤٩,٧%) من المجموع الكلي للسكان (٨)، وتشير الأحصاءات الى أن نسبة قوة العمل الفعالة (١٥-٦٤ سنة) تشكل حوالي (٤٩,٢٣%) للذكور و(٥٠,٧٧%) للأناث من مجموع السكان حسب جداول تقديرات السكان للفئات العمرية،كما ويلاحظ من الجدول (٢) أرتفاع نسبة السكان الذين لم يلتحقوا بالدراسة أو الذين لم يكملوا المرحلة الأبتدائية ، وأنخفاض نسبة السكان الحاصلين على تعليم فوق المرحلة الأعدادية ،حيث يبين الشكل الخلل الواضح في مستوى التعليم وما له من أثار على أنتاجية قوة العمل في الأقتصاد العراقي .

جدول (٢): نسبة السكان حسب المراحل التعليمية لعام ٢٠٠٩ ، %

مستوى التعليم	لم يلتحقوا بالدراسة	لم يكمل الأبتدائية	الأبتدائية	المتوسطة	الأعدادية	أعلى من الأعدادية
نسبة مئوية	٢٢,٠	١٥,٠	٢٩,٠	١٤,٠	٩,٠	١١,٠

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology 2010.

كما ويلاحظ من الجدول (٣) الأتي ، أرتفاع نسبة الأفراد العاملين في أنشطة الخدمات (عاملون في الخدمات والباعة، الحرف اليدوية والمهن الأولية) بالمقارنة مع نسبة الأفراد العاملين في أنشطة الفنيون والمتخصصون الصناعيين والعاملون في مهنة الزراعة وصيد الأسماك ومشغلوا الالات والتجميع ، مما يوضح انخفاض كفاءة عنصر العمل في المجال الفني .

جدول (٣): توزيع العاملين حسب نوع المهنة في العمل من قوة العمل الكلية لعام ٢٠٠٧ ،%

مستوى التفصيل	%
مشرعون وأدارة عليا	٠,٧
متخصصون	١٣,٢
فنيون ومتخصصون مساعدين	٨,٢
عاملون بالأعمال الكتابية	٥,١
عاملون في الخدمات والباعة	١٩,١
عمال مهرة في الزراعة وصيد الأسماك	١١,٠
عاملون في الحرف	٢٢,٣
مشغلوا الالات والتجميع	١١,١
المهن الاولية	٩,٠
مهن اخرى	٠,٤

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology 2007

وكذلك يتصف سوق العمل في الأقتصاد العراقي بأرتفاع نسبة عمالة الأطفال (٦-١٤) سنة ، حيث بلغت نسبة عمالة الأطفال" children employment " حوالي (٢,٨%) من مجموع السكان لعام ٢٠٠٨، وقد سبب ذلك بالأضافة الى عوامل أخرى أرتفاع معدلات البطالة ، وكما مبين في الجدول (٥).

جدول (٥): معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل البطالة%	٢٨,١	٢٦,٨	١٧,٩٧	١٧,٥	١٦,٣	١٥,٣	١٥,٤	١٨,٣

المصدر:

1- Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology,2007

2-www.indexmundi.com

كما ويواجه عنصر العمل عدة مشاكل ، تتمثل بأنخفاض أنتاجية العامل والذي يعود الى قدم أساليب وفنون الأنتاج والأدارة غير الكفوءة، غياب الحوافز الأقتصادية، أنخفاض الخدمات الصحية والتدريب، عدم الشعور بالأنتماء والولاء الوظيفي، وكذلك، تعد هجرة الكفاءات العلمية وأصحاب الأيدي الماهرة ، أنخفاض فرص العمل (بسبب توقف معظم المشاريع الأنتاجية في القطاع العام والخاص)، عدم التوازن بين مستوى الأجور ومستوى المعيشة ، الأستمرار في النهج التقليدي للتعليم، أسباب أخرى لأنخفاض الأنتاجية للعمال.

ومن خلال ملاحظة معدلات البطالة ، يواجه سوق العمل ظاهرة سوء أستغلال الموارد البشرية، حيث يواجه القطاع العام مشكلة الترهل الوظيفي (بلغت قوة العمل المشتغلة في القطاع العام (٦٥,٧%) من قوة العمل الكلية عام ٢٠٠٧) مما أوجد نوع خطير من البطالة. ألا وهي "البطالة المقنعة" ، أما الشكل الأخر من البطالة الذي يواجهه سوق العمل فيتمثل "بالبطالة الهيكلية" وما تعنيه من سوء للموارد البشرية (٨).

وأخيرا، يواجه سوق العمل في الأقتصاد العراقي مشكلة أرتفاع نسب المشتغلين تحت وفوق سن العمل، أنخفاض كبير في قوة العمل العاملة في القطاع الصناعي والزراعي، زيادة نسبة العاملين في المهن والوظائف التجارية (تجارة المفرد) والخدمية (سيارات الأجرة)، تزاحم العاملين في القطاع الحكومي والطلبة في الكليات والمدارس في المهن والوظائف التجارية مع العاملين في القطاع الخاص، الأستعانة بالعمالة الأجنبية (الأسيوية) في المهن الخدمية ، مما أثر ذلك سلبا على فرص العمل (٨).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

والعنصر الثالث المكمل للعملية الأنتاجية هو رأس المال ، حيث يواجه عدة مشاكل جعلت منه عائق أمام التطور الأقتصادي وألية لتعميق الأختلالات الأقتصادية الهيكلية ، فبسبب الأرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في العقود السابقة وأنخفاض المستوى المعيشي للأفراد، أنخفض معدل الأدخار المحلي بصورة كبيرة ، وكما موضح في الجدول (٦) .

جدول (٦) : الأدخار المحلي (الودائع الثابتة والتوفير*) في الأقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، مليون دينار

السنوات	العملة المصدرة	الأدخار المحلي	نسبة الأدخار المحلي الى العملة المصدرة
٢٠٠٣	٣٤٢٣,١٩١	١٢١٦,٩١٤	٣٥,٥
٢٠٠٤	٧٠٤٠,٧٢٦	١٣٩٩,١٦١	١٩,٨
٢٠٠٥	١٠٢٥٦,٥١٢	١٨٩٤,٤٥٣	١٨,٤
٢٠٠٦	١١٩١٦,٥٥٥	٢٢٥٠,٧٣٠	١٨,٨
٢٠٠٧	١٥٦٣٢,٢٢٥	٣١٩٩,٠٥١	٢٠,٤٦
٢٠٠٨	٢١٣٠٤,٤١٨	٥٠٨٢,٦٠٣	٢٣,٨
٢٠٠٩	٢٤١٦٩,٤٠١	٥٦٩٧,٩٣٢	٢٣,٥
٢٠١٠	٢٧٣٤٤,٧٦٠	٤٧٩٩,٩٦٣	١٧,٥

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

- الودائع الثابتة والتوفير للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص

حيث يلاحظ من الجدول اعلاه، أنخفاض نسبة الأدخار المحلي (الودائع الثابتة والتوفير للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص) من أجمالي العملة المصدرة من قبل البنك المركزي ، والذي يبين عدم فعالية الجهاز المصرفي في جذب الأدخارات المحلية من خلال ألية أسعار الفائدة ، حيث يلاحظ من الجدول (٧) الأتي أنخفاض أسعار الفائدة المدفوعة من قبل الجهاز المصرفي وعدم تناسبها مع الأرتفاعات في المستوى العام للأسعار .

جدول (٧) :تطور أسعار الفائدة المدفوعة من قبل الجهاز المصرفي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ،%

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
التوفير	٧	٦,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٠
الثابتة لمدة ٦ أشهر	٨,٠	٧,١	٣,٢	٣,٦	٤,٢	٥,٠	٦,٥	٥,٩
الثابتة لمدة سنة	٩,٠	٨,٠	٣,٧	٤,٢	٤,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٤
الثابتة لمدة سنتين	١٠	٩,١	٤,٢	٥,٢	٦,٣	٧,٠	١٣,٧	١٢,٠

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

لقد أدى عدم التناسب بين أسعار الفائدة المدفوعة من قبل الجهاز المصرفي والمستوى العام للأسعار ألى أنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية (وكما موضح في الجدول(٨) وعدم جدوى الأدخار ، بأعتباره أحد مكونات زيادة الثروة للأفراد والبحث عن مصادر أخرى لزيادة الثروة (الأراضي، السيارات، الذهب، العملات الأجنبية) ، مما ولد ذلك ضغطا على الطلب المحلي .

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

جدول (٨): تطور أسعار الفائدة الحقيقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ %

السنوات	التوفير	الثابتة لمدة ٦ أشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين
٢٠٠٣	٢٦,٦_	٢٥,٦_	٢٤,٦_	٢٠,٦_
٢٠٠٤	٢٠,٥_	١٩,٩_	١٩_	١٧,٩_
٢٠٠٥	٣٤,٥_	٣٣,٨_	٣٣,٣_	٣٢,٨_
٢٠٠٦	٥٠,٣_	٤٩,٦_	٤٩_	٤٨_
٢٠٠٧	٢٧,٤_	٢٦,٦_	٢٦,١_	٢٤,٥_
٢٠٠٨	٢٦,٨_	٢٥,١_	٢٥,٤_	٢٣,١_

المصدر:تم أستخراج مؤشر أسعار الفائدة الحقيقية بالأعتماد على :

Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

ومن جهة أخرى، يلاحظ من الجدول(٩) الأرتفاع في أسعار الفائدة المتقاضاة من قبل الجهاز المصرفي على الأقراض (القصير، المتوسط والطويل الأجل) والذي ساهم في أنخفاض الأستثمار المحلي ، بالأضافة الى الشروط الأخرى عند أجراء عملية الأقراض (عقد رهن ملكية ، كفالة ، الأنتماء الى غرفة تجارة وصناعة بغداد ،، الخ).

جدول (٩): تطور أسعار الفائدة المتقاضاة من قبل الجهاز المصرفي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ %

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأقراض قصير الأجل	١٤,٠	٩,٣	١٠,٨	١٣,٣	١٥,١	١٦,٨
الأقراض متوسط الأجل	١٥,٠	٨,٦	١٠,٩	١١,٩	١٦,٤	١٥,٨
الأقراض طويل الأجل	١٦,٠	٧,٨	٩,٠	١٢,٦	١٦,٩	١٥,٤

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

بالأضافة الى ذلك يلاحظ أرتفاع نسبة القروض والسلف (القصيرة الأجل) من أجمالي الأئتمان المصرفي ضمن التصنيف الأئتماني النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص (كما موضح في الجدول(١٠))، والتي في معظمها تستخدم لشراء السيارات والأراضي والبناء والسلع المعمرة ، مما شكل ذلك ضغطا على الطلب المحلي نحو الزيادة.

جدول (١٠): نسبة القروض والسلف من أجمالي الأئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، مليون دينار

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
أجمالي الأئتمان	٦٢١,١٣٠	٨٢٤,٦٧٣	١٧١٧,٤٥٠	٢٦٦٤,٨٩٨	٢٧٢٢,٠٠٠	٣٤٦٦,٠٠٠	٥٠٦٣,١٦٦	٨٢٩٣,٦٦٦
القروض والسلف	٢٦٣,٠٠٥	٤٦٧,٠٥٦	٦٦٦,٥١٠	١٣٧٩,٩٨١	١٣٤٨,٠٠٨	٨٤٥,٠٠٠	٣٥٦٢,٥٨٣	٦٤٨٠.١٠٠
نسبة القروض والسلف الى أجمالي الأئتمان%	٤٢,٣	٥٦,٦	٣٨,٨	٧٠ ٥١	٤٩,٥	٥٣,٢	٧٠,٣	٧٨,١٣

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year

كما ويواجه عنصر رأس المال مشكلة أخرى تتمثل في أيداع الجهاز المصرفي الأهلي الأمواله في مصارف أجنبية خارج الأقتصاد العراقي ، للأستفادة من أختلاف أسعار الفائدة المحلية والدولية (تحقيق الأرباح) من جهة ، ومن جهة أخرى للأيفاء بالتزاماته تجاه دفع الفوائد على الودائع المحلية ، وعلى الرغم من الأرباح المتحققة ألا أنه يمثل هروب لرؤوس الأموال المحلية وعدم توظيفها في التنمية الأقتصادية.

والعنصر الرابع التنظيم والذي يعد العقل المنفذ للتنمية يواجه أيضا عدة صعوبات، هجرة الصناعيين والزراعيين ذوي الخبرة الى الخارج بسبب الجانب الأمني ولأنخفاض جدوى المنافسة مع المنتوج الأجنبي، ظهور جيل من رجال الأعمال الأقل كفاءة ، أنظمام الكثير من الصناعيين والمزارعين الى القطاع الحكومي كموظفين أداريين ، غلق وعدم تأهيل معظم المشروعات (لأرتفاع التكاليف وأنخفاض درجة الحماية والدعم الحكومي) ، أنتقال المنظمين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى العمل في المهن التجارية (الأستيراد) ، وأخيرا تحويل المصانع والمعامل الى أنشطة الخزن والسكن والبناء التجاري .

٢- أنخفاض الأنتاجية :

لقد أدى تشوه طبيعة وبنية عناصر الأنتاج والصعوبات التي تواجه كل عنصر الى أنخفاض الأنتاجية، فقلة برامج التأهيل والتدريب وتنفيذ البرامج والخطط الأقتصادية لأستصلاح الأراضي وتنشيط القطاع الزراعي ، عدم فعالية الجهاز المصرفي في جذب الأدخارات المحلية وتنشيط الأستثمار، غياب وقلة كفاءة الأدارة والتنظيم ، عدم تأهيل المشاريع والمجمعات الصناعية، ترهل القطاع العام الوظيفي الأداري، التزام الحكومة ولأعتبارات سياسية وأنتخابية وأمنية بتوظيف أعداد هائلة من الخريجين (مما أدى الى زيادة التخصيصات (الأنفاق) الجارية على حساب التخصيصات الأستثمارية) وأخيرا تخلف أساليب وفنون الأنتاج (٨).

لقد أنعكس كل ما سبق في تدني أنتاجية العمل وكما موضح في الجدول(١١)، فيلاحظ أنخفاض انتاجية العمال المشتغلون في القطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص ، مما أدى الى تدهور نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي واتساع فجوة الطلب ومن ثم المستوى العام للأسعار.

جدول (١١) : تطور أنتاجية العمل في الأقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ،%

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أنتاجية العمل%	٢٢	٢١	١٩	١٩	١٩

المصدر: تم أستخراج انتاجية العمل بالاعتماد على :

Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

٣- الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية :

يعد الأرتفاع المتزايد لأسعار بعض السلع الأساسية في العملية الأنتاجية (الطاقة الكهربائية، الوقود، النقل، الأيجار) أحد الأسباب الرئيسية المؤثرة في أرتفاع تكاليف الأنتاج ، ومن ثم عدم جدوى منافسة المنتوج المحلي (الصناعي والزراعي) في ظل تسيد المنتوج الأجنبي في السوق المحلية (٩).

حيث يلاحظ من الجدول (١٢) الأتي أرتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والوقود والنقل والأيجار ضمن المستوى العام للأسعاروالذي دفع بالتكاليف نحو الزيادة.

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

جدول (١٢): تطور الرقم القياسي لأسعار الطاقة الكهربائية والوقود والأضاءة ، النقل والمواصلات ، الأيجار للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ ، (١٠٠=١٩٩٣)

السنوات	الرقم القياسي لاسعار الوقود والأضاءة	الرقم القياسي لأسعار النقل والمواصلات	الرقم القياسي الأيجار
٢٠٠٣	٤٩٠١٠,٥	٦٢٨٥,٦	٢٠٢٣٣,٥
٢٠٠٤	٣٢٢٢٦,٥	٧٠٩٦,٧	٣٤٣٣٦,٢
٢٠٠٥	٦٤١٦١,٤	١٠٩٠٣,٧	٤٨٩١١,٦
٢٠٠٦	١٨٣٥١٥.٣	٢٤٩٩٦,٠	٦٦٠٧٥,٤
٢٠٠٧	٣١٤٨٦٤.٠	٣٢٣٢٥,٧	٨١٨٩٨,٨
٢٠٠٨	٢٤٧٤٥٥,٠	٣١٨٩٥,٥	٩٣٩٩٣,٢
٢٠٠٩	١٥٥٠٩٦,٤	٣١١٨٢,٤	١٠١٣٩٠,٥

المصدر: 2- Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

كما وأدت الزيادة الكبيرة في الأجور والرواتب في القطاع العام الى زيادة المطالبة برفع الأجور في القطاع الخاص وهذا مانلاحظه من الجدول (١٣) والذي يبين تطور مستويات الأجور والرواتب المدفوعة في القطاع العام(المؤسسات الحكومية ، المختلطة، التعاونية) والقطاع الخاص ، مما يعني (بالأضافة الى أرتفاع تكاليف الوقود والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجار) أرتفاع التكاليف الكلية ، والذي أدى الى غلق معظم الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة .

جدول (١٣): تطور مستويات الأجور والرواتب المدفوعة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ، الالاف الدنانير

القطاع	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العام	٣٨٥٥١٢,١	٤٦٥٦٧٨,٨	٦٢٠٧٠٢,٠	٦٣٣٦٠٣,٠	١٢١٠١٧٣,١
المختلط	٣١٤٣٠,٤	٢٥٩٣٢,٠	٢٣٦٩٠,٤	٢١٦٠٥٨,٨	٢٠٨٦٤,١
التعاوني	٥,٦	٦,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الخاص	٢٨٥٢٦,١	٤١١٣٠,٦	١٥٢٣,٠	٤٥٢٩٤,٤	٦٤١٧٠,٤
المجموع	٤٤٥٤٧٤,٢	٥٣٢٧٤٧,١	٢٨١١٠,٣	٧٧٥٠٣,٤	١٢٩٥٢٠٧,٧

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

٤- أرتفاع تكاليف الأنتاج :

لقد أدت المشاكل السابقة الذكر(تشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج) وبالتالي أنخفاض الأنتاجية، والزيادة في أسعار الوقود والأضاءة، النقل والمواصلات، الأيجار، والأجور الى مشكلة ذات أهمية في العملية الأنتاجية، ألا وهي أرتفاع تكاليف الأنتاج ، ويلاحظ ذلك من خلال الجدول (١٤) والذي يوضح تطور قيمة مستلزمات الأنتاج في الأقتصاد العراقي .

جدول (١٤): تطور قيمة مستلزمات الأنتاج في الأقتصاد العراقي للمدة٢٠٠٤-٢٠٠٨ ، مليون دينار

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قيمة مستلزمات الأنتاج	٤٦٤٤٥٦,٣	٦١٤٠٢٧,٣	٨١١٦٦٠,٥٧	٨٢٨٥٩٧,٨٣١	١١٥٣٧٩١,٦٥٨

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

ويعزى ذلك أيضا الى عدم وجود برامج أقتصادية جدية لتطوير الأقتصاد ، أنخفاض الأعفاءات الضريبية للصناعات والمشاريع ، صعوبة أعطاء التراخيص الأستثمارية، أرتفاع تكاليف التخليص الكمركي، ثبات أسعار الصرف أمام أستيراد كل السلع (عدم وجود سعر صرف تفضيلي تجاه أستيراد الآلات والمكائن ومستلزمات الأنتاج) (٨)، تخلف البنى التحتية وقدم هياكل وأساليب الأنتاج، أنخفاض التخصيصات الأستثمارية لأعادة تأهيل المشاريع الأقتصادية الحكومية المنتجة للسلع الوسيطة، كل ذلك أدى الى أرتفاع تكاليف الأنتاج .

٥- أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي :

لقد واجه الأقتصاد العراقي منذ عقود وبشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ مشكلة أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ،وبالتالي عدم ملاحقة النمو في الناتج المحلي الأجمالي الأرتفاعات المتزايدة في الطلب المحلي، مما أدى الى أتساع فجوة الطلب ومن ثم تزايد المستوى العام للأسعار.

مما أدى الى قيام الحكومة بفتح حرية الأستراد بدون قيد في محاولة لسد النقص الكبير في العرض المحلي للسلع من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الأنفاق الجاري (الأجور، الرواتب، المخصصات النقدية) لزيادة مقدرة الأفراد على شراء السلع المستوردة ،مما أثر ذلك على التخصيصات الأستثمارية.

أ- القطاع الزراعي :

هنالك عدة أسباب أدت الى أنخفاض الأنتاج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي، والذي يلاحظ من خلال الجدول (١٥)، فقدم الالات والمكائن الزراعية ، وسائل وأساليب الزراعة غير الكفوءة ، قلة المياه ،زيادة نسبة التصحر والملوحة ، أنخفاض المشاريع الأروائية ، أنخفاض التخصيصات النقدية الازمة لأستيراد السلع والمكائن والمعدات وتحديث وسائل الري (٨).

كذلك أزدياد الهجرة الى المدينة بسبب تدني الدخل في الريف وانخفاض فرص العمل (معظم العمالة الوافدة من الريف عملت في الجيش والشرطة لأرتفاع الأجور والرواتب (علما أن أعداد العاملين تؤثر تأثيرا مهما في الأنتاج الزراعي بسبب أنخفاض التكنولوجيا الزراعية) (٨).

جدول (١٥): تطور الأنتاج الزراعي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الأجمالي
للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، مليون دينار

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأنتاج الزراعي	-	٢٩٨١,٩	٢٠٨٧,٧	٢١٨٤,١	١٦٧٩,٤	١٢٥٠,٦	١٦٨٦,٦	١٩٣٢,٨
نسبة مساهمة الأنتاج الزراعي فيGDP%	-	٩,٥	٦,٧	٦,٦	٥,٠	٣,٤	٤,٤	٥,٠

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

يضاف الى ذلك ، أرتفاع أسعار الوقود والنقل مما أدى الى أرتفاع تكاليف الأنتاج في هذا القطاع وأنخفاض الأنتاج الزراعي ، وفي ظل الطلب المحلي المتزايد أرتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية ، وكما موضح في الجدول (١٦) .

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

جدول (١٦): تطور الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية ونسبة مساهمته في الرقم القياسي العام للأسعار ،١٩٩٣=١٠٠

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الرقم القياسي لاسعار الموادالغذائية	٤١٧٨,٨	٤٥٤٤,٢٤	٥٥٥٨,١	٧٢١٧,٥	٨٢٢٠,٤	٩١٢٠,٠	٩٨١٧,٦	١٠٥١٦,٧
نسبة مساهمةالرقم القياسي لاسعار الموادالغذائية في الرقم القياسي العام %	٦٠,١	٥١,٥	٤٦,٠٣	٣٩,٠	٣٣,٩	٣٦,٦	٤٠,٦	٤٤,٩

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, : deferent year

ب- القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية):

منذ عام ٢٠٠٣ توقفت حوالي (٩٠%) من المشاريع الصناعية في القطاعين العام والخاص ، فقد أغلق حوالي (٣٥٠) معمل لأنتاج الطابوق وأفلاس (٣) مجمعات صناعية متخصصة بأنتاج الحصى والرمل والألمنيوم والحديد والبلاستيك والخياطة ، وتحولت مصانع الجلود من التصنيع الى تصدير الجلود فقط ، وكذلك أغلقت مصانع البتروكيمياويات والكهربائية والنسيج وحوالي (٦٠) مصنع لأنتاج السمنت (٨)،لقد أدى كل ذلك الى أنخفاض نسبة الأنتاج الصناعي (الصناعات التحويلية) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وكما موضح في الجدول(١٧).

جدول ١٧): تطورالانتاج الصناعي(الصناعات التحويلية) ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي ، مليون دينار

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأنتاج الصناعي	-	٦٢٧,٧	٣١,١٦	٣٣,٠٩	٣٣,٥٨	٦٩,٨	١١٥,٠	٧٧,٣
نسبة مساهمته فيGDP%	-	١,٤	٢,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١٩	٠,٣

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

ويعزى أنخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعي (الصناعات التحويلية) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى أنفتاح السوق المحلية على السلع الصناعية المستوردة(وبالتالي أنخفاض درجة المنافسة للمنتوج المحلي) ، توقف التسليف وتجهيز المواد الاولية، أنقطاع التيار الكهربائي ، أرتفاع أسعار الوقود (١)،كما ويعزى الى الأهمال في أصدار التشريعات والقوانين التي تحمي الصناعة الوطنية في ظل أرتفاع أسعار مدخلاتها ووسائل أنتاجها غير المتطورة ، مما وضع مخرجات الصناعة التحويلية في منافسة غير عادلة مع المنتجات المستوردة (٢)،لقد أدى كل ذلك الى أرتفاع الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الصناعية والتي كان القطاع الصناعي ينتجها قبل عام ٢٠٠٣ ، وكما موضح ذلك في الجدول(١٨).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

جدول (١٨): تطور الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الصناعية ونسبة مساهمتها في الرقم القياسي العام ،١٩٩٣=١٠٠

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الدخان والكحوليات	١٥١٧,٢	١٢١٠,٤	١٢١٧,٩	١٤١١,٣	١٤٩٦,٦	١٦٣٠,٧	١٧٢٥,٣
%	٢١,٨	١٣,٧	١٠,٠	٧,٦	٦,١	٦,٥	٧,١
الاقمشة والملابس والاحذية	٣٢٥٠,٤	٣١٣٢,٠	٣٤٢٨,١	٤١٦٤,٣	٤٥١٤,٠	٤٦٥٥,٣	٤٤٩٢,١
%	٤٦,٨	٣٧,٢	٢٨,٣	٢٢,٥	١٨,٦	١٨,٧	١٨,٥
السلع المنزلية	٣٢٩٦,٩	٣٢٨٤,١	٣٦١٣,٧	٤١٧٥,٥	٤٤٥٧,٧	٤٧٧٦,٩	٤٧٥٤,٦
%	٤٧,٤	٣٧,٢	٢٩,٩	٢٢,٥	١٨,٤	١٩,٢	١٩,٦
متوسط نسبة مساهمة الرقم القياسي لتلك السلع في الرقم القياسي العام	٣٨,٦	٢٩,٣	٢٢,٧	١٧,٥	١٤,٣	١٤,٨	١٥,٠

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual year Bulletin, deferent

ج- قطاع الخدمات :

يشمل قطاع الخدمات (النقل والمواصلات والخزن ، تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، شركات المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال ، خدمات التنمية الأجتماعية والشخصية) فيلاحظ الأرتفاع التدوّيجي في نسبة مساهمة تلك الأنشطة الأقتصادية وكما موضح في الجدول(١٩).

جدول(١٩): تطور أنتاج قطاع الخدمات ونسبة مساهمة الأنشطة* في الناتج المحلي الأجمالي ، مليون دينار

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
أنتاج قطاع الخدمات	٩٦٠٤,٩	١٠٣٢٦,٨	٩٩٤٠.٢	١١١١٩,٣	١١٧٢٢,٢	١٢٥٤٣,٤	١٧٨٦٣,٦	١٧٤٧٣,٢
نسبة مساهمة قطاع الخدمات في GDP	٣٠,٦	٣٢,٩	٣١,٩	٣٣,٦	٣٤,٩	٣٤,١	٤٦,٦	٤٥,٢

*تشمل الأنشطة: النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، شركات المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال ، خدمات التنمية الأجتماعية والشخصية.

المصدر: Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics &Information Technology ,deferent years. Op.cit.

ألا أن هذا القطاع وعلى الرغم من تحسن نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الأجمالي فأنه يواجه عدة مشاكل منها، عدم وجود مشاريع صناعة الخدمات (صناعة الخدمات تشمل الخدمات المصرفية والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة، وجميع الخدمات المدنية مثل الهندسة، برمجة الحاسوب، الطب، والنشاطات الاقتصادية غيرالربحية كخدمة العملاء، الرعاية الصحية والمستشفيات) ، الأعتماد على العمالة الأسيوية في كثير من الخدمات ، عدم وجود ضوابط قانونية وأجرائية لتنظيم أسعار مخرجات هذا القطاع .

مما أدى كل ذلك الى انخفاض قدرة هذا القطاع على أستيعاب البطالة وارتفاع الرقم القياسي لاسعار مخرجات هذا القطاع وكما موضح في الجدول (٢٠).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

جدول (٢٠): تطور الرقم القياسي لاسعار بعض الخدمات ونسبة مساهمته في الرقم القياسي العام للاسعار للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩،(١٩٩٣=١٠٠)

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الرقم القياسي لاسعار النقل والمواصلات	٦٢٨٥.٦	٧٠٩٦,٧	١٠٩٠٣,٧	٢٤٩٩٦,٠	٣٢٣٢٥,٧	٣١٨٩٥,٨	٣١١٨٢,٤
الرقم القياسي لاسعار الخدماتالطبيةوالادوية	٢٤٧٢٨,٥	٣٢٥٩٤,٠	٣٥٠٢٢,٥	٤١٥١٣,٤	٤٦٢٨٣,٣	٥٢١٢٦,٢	٥١٨٠٩,٧
الرقم القياسي لاسعاربعض الخدمات الاخرى	٥٥٥٤,٣	٦٧٣٧,٣	٨٤٠٦,٦	١١٣١٥,٠	١٤٦١٨,١	١٦٠٣١,٧	١٦٩٦٥,٦

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual year Bulletin, deferens

٦- أتساع فجوة الطلب المحلي :

لقد أدى تشوه طبيعة عناصر الأنتاج ومن ثم أنخفاض الأنتاجية وأرتفاع التكاليف والذي أنعكس في أنخفاض الأنتاج الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، الى أتساع فجوة الطلب المحلي في ظل الكتلة النقدية المتزايدة والأنفاق الجاري الحكومي المرتفع .

وممكن معرفة حجم اتساع فجوة الطلب المحلي من خلال تطور قيمة الأستيرادات من مختلف السلع وكما موضح ذلك في الجدول(٢١).

جدول (٢١): تطور فجوة الطلب (قيمة الأستيرادات) في الأقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، مليون دينار

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
فجوة الطلب	١٠٠٦٣,١	٢١٣٠٢,٣	٢٠٠٠٢,٢	١٨٧٠٧,٥	٢١٥١٦,٢	٣٥٤٩٥,٥	-	٤٣٩١٥,٣

ملاحظة:بالنظر لصعوبة الحصول على بيانات حول الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، فقد افترض الباحث ان فجوة الطلب مسارية لقيمة الاستيرادات.

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual ear Bulletin, deferent y

كما وتظهر فجوة الطلب من خلال المقارنة بين حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي وبين قيمة الناتج المحلي الأجمالي (عدا النفط) وكما موضح في الجدول(٢٢) الأتي :

جدول (٢٢) : حجم الفجوة بين الكتلة النقدية خارج المصارف والناتج المحلي الأجمالي *للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، مليون دينار

التفصيل / السنوات	العملة خارج المصارف (M)	الناتج المحلي الأجمالي(GDP)	GD=M-GDP
٢٠٠٣	٢٧٠٠٩٥٩,٠	٢٦,٩٩٠	٢٧٠٠٩٣٢,١
٢٠٠٤	٦٢٩٦١٤٧,٠	١١٩,٢٦٨	٦٢٩٦٠٢٧,٨
٢٠٠٥	٩١١٢٨٣٧,٠	١٤٧,٩٤١	٩١١٢٦٨٩,١
٢٠٠٦	١٠٩٦٨٦٩٩,٠	١٩٨,٩٧٦	١٠٩٦٨٥٠١,٠
٢٠٠٧	١٤٢٣١٧٠٠,٠	١٩٩,٨٩	١٤٢٣١٥٠١,٠
٢٠٠٨	١٨٤٩٢٥٠٢,٠	٢١٢,٨٧٢	١٨٤٩٢٢٩٠,٠
٢٠٠٩	٢١٧٧٥٦٧٩,٠	٢٤٨,٦٣٤	٢١٧٧٥٤٣١,٠
٢٠١٠	٢٣١٧٦٩٩٥,٠	٢٨٠,٦٦	٢٣١٧٦٧١٥,٠

*الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠=١٠٠)

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual y ear: Bulletin, deferent

بالأضافة الى أعلاه ساهمت عوامل أخرى في أتساع فجوة الطلب في الأقتصاد العراقي، فمنذ عام ٢٠٠٣ أتبعت الحكومة سياسة تحسين الأجور والرواتب في محاولة لزيادة المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام وللحاق بالأرتفاعات في المستوى العام للأسعار ، وكذلك أنخفاض فعالية الجهاز المصرفي في زيادة الأدخار المحلي عن طريق زيادة فعالية سياسة أسعار الفائدة (٩)، كما أن التغيرات التي أصابت دالة الطلب على النقود تعد من

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

العوامل المسببة لأتساع فجوة الطلب، فقد تحول الطلب من الأستثمار في سوق السندات الحكومية والأسهم للقطاع الخاص الى الأحتفاظ بالثروة على شكل (عملات أجنبية، أراضي سكنية، يارات، ذهب) مما شكل ذلك طلبا متزايد على تلك السلع وأدى الى أتساع فجوة الطلب (٩)، كما وأدى أنخفاض الأقراض الأستثماري من قبل الجهاز المصرفي في مقابل أرتفاع الأقراض المصرفي القصير الأجل (قروض وسلف) الى زيادة الطلب المحلي على الأراضي والسيارات والسلع الكهربائية، بالتالي أتساع فجوة الطلب (٩)، وكذلك، بسبب أعتماد البرامج الحكومية على زيادة التشغيل والتوظيف للكثير من القوة العاملة العاطلة عن العمل والذي أدى الى زيادة الضغط المالي على الموازنة الحكومية لصالح الأنفاق الحكومي الجاري على حساب الأنفاق الأستثماري. مما أثر على الطلب المحلي(٩).

وأخيرا تغير هيكلية سلة الأستهلاك للعائلة العراقية نحو الغذاء والوقود والكهرباء والنقل (بسبب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار تلك السلع والذي يعود الى أنخفاض الدعم الحكومي حسب الأتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس لأعادة جدولة الديون) مما زاد ذلك من فجوة الطلب .

٧- أرتفاع نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي:

لقد أدى أتساع فجوة الطلب المحلي في ظل أنخفاض الأنتاج الصناعي والزراعي الى أعتماد العراق على الأستيراد ، في محاولة للتقليل من أتساع فجوة الطلب والتخفيف من ضغط الزيادة في المستوى العام للأسعار.

فيلاحظ من الجدول (٢٣) الأتي، الأرتفاع الكبير لقيمة الأستيرادات ونسبتها الى الناتج المحلي الأجمالي (عدا النفط) بالأسعار الجارية، حيث يلاحظ أرتفاع نسبة أستيرا د المكائن ومعدات النقل (السيارات المدنية والأنتاجية)، زيوت وشحوم حيوانية ونباتية، مواد كيمياوية ، المواد الغذائية والحيوانية، المواد الخام غير الغذائية والوقود ، المشروبات والتبغ ، على التوالي .

جدول (٢٣) : تطور قيمة الأستيرادات ونسبة مساهمتها الى الناتج المحلي الأجمالي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، مليون دولار

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٥٠٦١٧٤	٧٣٠,٤	-	٧١٦	١٠٥٦	١٩١٧
المشروبات والتبغ	٦٠٣٧٩	٢٧٨,٩	-	٢٧٤	٢٥٤	٤٦١
المواد الخام غير الغذائية والوقود	٢٤١,٥١	٣٧٣,٩	-	٣٦٨	٣٥٢	٦٣٩
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	١٠٦٣	٢١٠٠,٥	-	٢٠٦٠	١٩١٧	٣٤٧٩
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٨٠٥,٠٥	١٣٦٢,٠	-	١٣٣٥,٠	١٢٥٢,٠	٢٢٧٢,٠
المواد الكيمياوية	١٠٣٦,٥	١٤٣٢,٥	-	١٤٠٤,٠	١٣١٠,٠	٢٣٧٨,٠
سلع مصنعة	١٦٢٠,١٥٩	١٧٧٩,٩	-	١٧٤٧,٠	٢٢٢٩,٠	٤٠٤٧,٠
مكائن ومعدات نقل	٧٣٥٦,١٢٦	٩٢٦٤,٢	-	٩٠٨٦,٠	٧٥٢٩,٠	١٣٦٦٦,٠
مصنوعات متنوعة	٢٩١٨,٣	٣٣٧٢,٤	-	٣٣٠٧,٠	٣٠٩٠,٠	٥٦٠٨,٠
سلع أخرى	٢٩١,٨	٦٠٨,١	-	٥٩٥,٠	٥٦٧,٠	١٠٢٩,٠
أجمالي الاستيرادات	١٠٠٦٣,١	٢١٣٠٢,٣	٢٠٠٠٢,٢	٢٠٨٩٢,٠	١٩٥٥٦,٠	٣٥٤٩٦,٠
نسبة الاستيرادات الىGDP %	٧٤,٧	٧٠,٢	٥٦,٦	٤٩,٨	٣٨,٠	٥٢,٠

المصدر: - Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year

وبالأضافة الى الأثار السلبية لأعتماد الأقتصاد العراقي على الأستيرادات والمتمثلة بأنخفاض درجة المنافسة للسلع المحلية تجاه السلع المستوردة ومن ثم اغلاق معظم المشاريع الصناعية والزراعية، الا أن أرتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي يعد مصدر لأرتفاع المستوى العام للأسعار عن طريق التضخم المستورد.

لقد أدى كل ذلك (تشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج، أنخفاض الأنتاجية، الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية في العملية الأنتاجية، أرتفاع التكاليف ، انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية (عدا النفط) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، أتساع فجوة الطلب ،وأخيرا ارتفاع نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي) الى ارتفاع الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك وزيادة شدة الضغوط

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم

حالة دراسية الأقتصاد العراقي

التضخمية وهذا ما نلاحظه من الجدول(٢٤)، مما ولد أثار أقتصادية وأجتماعية جعلت منه عامل لزيادة تفاقم مشكلة الأختلالات الأقتصادية الهيكلية.

جدول (٢٤): تطور الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك ومعامل الأستقرار النقدي * للمدة٢٠٠٣-٢٠٠٩،(١٩٩٣=١٠٠)

التفصيل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الرقم القياسي العام IP	٦٩٤٣,٥	٨٨١٥,٦	١٢٠٧٣,٨	١٨٥٠٠,٨	٢٤٢٠٥,٥	٢٤٨٥١,٣	٢٤١٥٥,١
معامل الاستقرار النقدي	٣٦١٨٠٤٧,٠	٣٢١٦٠١٤,٠	١٦٥٨١١٠,٣	٣٧١٥١٧٥,٤	٥٦٦٨٩٩٦,٧	٢٨٦٣٤٣٣,٥	٣١٧٥٠٣٥,٤

*معامل الاستقرار النقدي =نسبة التغير في عرض النقد – نسبة التغير في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year

المحور الرابع/ الأستنتاجات والحلول

أ- **الأستنتاجات :**

١- تعزى مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي الى تقلبات الطلب الكلي وعجزالعرض الكلي عن توفير السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي المتزايد، وما يتعلق ذلك بالطاقات الأنتاجية والموارد الأقتصادية والأختناقات في درجة أستغلال الطاقات الأنتاجية والتي تتوضح من خلال عجز بنية العرض المحلي من السلع والخدمات عن التغير، مع تغير بنية الطلب المحلي ، بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم الأستغلال الأمثل للطاقات والموارد الأقتصادية، فعدم وصول الأقتصاد الى مرحلة التوظف التام، حيث تكون الأجهزة الأنتاجية والموارد الأقتصادية قد عجزت عن الوصول الى أقصى طاقاتها في الأنتاج، ولذا ، فعند زيادة الطلب الكلي، فأن هذه الزيادة لن تؤدي الى زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما ينعكس في ارتفاعات تضخمية في الأسعار، كما وأن الأفراط في عرض النقود ،فهو يعبر عن أختلال التوازن بين عرض والطلب على النقود، أي أختلال بين الزيادة في متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي وكمية النقود، ولذ فالتضخم في الأقتصاد العراقي ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد كارتفاع سرعة تداول النقود أو الزيادة في السيولة النقدية، بل هي ناجمة أيضا عن اختلالات هيكلية عميقة كتشوه بنية وطبيعة عناصر الأنتاج وتدهور في انتاجية قطاعات الاقتصاد لاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، وارتفاع التكاليف الأنتاجية ومعدلات البطالة واختلالات أخرى.

٢- كما وتعد الأحداث السياسية التي عصفت بالعراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) أحد الأسباب البارزة لمشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي، والمتمثلة بالحرب العراقية– الأيرانية (للمدة ١٩٨٠-١٩٨٨) وما رافقها من توقف تصدير النفط عبر الخليج العربي وأنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، وأستنزاف موارد الدولة البشرية والمالية لتمويل الحرب ، وتدمير الكثير من المنشآت الصناعية والخدمية والبنى التحتية، كما وشهدت هذه المدة نشوب الحرب الدولية على العراق في كانون الثاني عام ١٩٩١ والحصار الأقتصادي الشامل في كانون الأول عام ١٩٩٢ ، وما نتج عن ذلك من تدمير للبنى التحتية المتبقية " وسائل الأتصالات ، المنشآت الصناعية والخدمية ، محطات توليد الكهرباء والمصافي، ....ألخ" وتوقف معظم صادرات وأستيرادات العراق وتجميد الأموال العراقية في المصارف الأجنبية.

٣- وخلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) واجه الأقتصاد عدة أحداث أقتصادية دولية ومحلية " سياسات أقتصادية مالية ونقدية " تمثلت تلك الأحداث الأقتصادية الدولية في أنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتذبذب قيمة الدولار الأمريكي في السوق العالمية وأرتفاع أسعار السلع الكثيفة رأس المال والسلع الوسيطة في السوق العالمية، أما الأحداث الأقتصادية المحلية والتي تتمثل بالقرارات الأقتصادية المطبقة خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٨ للحكومة السابقة والتي كانت معظمها رد فعل للأحداث السياسية، فقد تمثلت بقرار الحكومة في " عسكرة الأقتصاد" من خلال تحويل الألة المدنية وقوة العمل الى خدمة بناء جهاز أنتاجي حربي، أستنزاف الأحتياطي الدولاري بعد وقف تصدير النفط عبر الخليج العربي، لجوء البنك المركزي ألى سياسة التمويل بالعجز، عدم فعالية السياسة النقدية وبشكل خاص سياسة أسعار الفائدة في جذب المدخرات المحلية، أنخفاض الأستثمارات الحقيقية في تطوير البنى التحتية والقطاعات الأنتاجية، أرتفاع الأنفاق الحكومي "المدني والعسكري"، الأعتماد في سد فجوة الطلب على الأستيرادات.

٤- ومن خلال دراسة وتحليل الأحداث الأقتصادية والبيانات الأقتصادية خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٠) يرى الباحث أن، تشوه هيكل وطبيعة عناصر الأنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) قد أدى الى أنخفاض الأنتاجية والتي تكاتفت مع أرتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية في العملية الأنتاجية في أرتفاع تكاليف الأنتاج والذي أنعكس في أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، وفي ظل التزايد في الطلب المحلي أتسعت فجوة الطلب المحلي ، وفي محاولة من الحكومة في سد الفجوة تم الأعتماد على الأستيرادات والتي على الرغم فائدتها في تقليل اتساع فجوة الطلب الأ أنها حملت في طياتها التضخم المستورد والذي تكاتف مع مشكلة التضخم الحقيقي والنقدي في الأقتصاد الى أرتفاع المستوى العام للأسعار.

ب-حلول لتقليل الأختلالات الأقتصادية الهيكلية في الأقتصاد العراقي :

١- تشكيل هيئة من الأختصاصات العلمية المحلية والدولية لأعداد برامج أقتصادية عملية للعراق، ترتبط الهيئة برئاسة الجمهورية وبعضوية رؤوساء الكتل السياسية الكبرى. ينفذ البرنامج خلال (١٥)سنة ويتضمن خطط وبرامج تفصيلية لمدة (٤) سنوات ومن ثم بنود عملية وأهداف لمدة سنوية، يتم أقرار البرنامج من قبل مجلس النواب وتوقيع الكتل الساسية المتنفذة، الأتفاق على تنفيذ البرامج تدريجيا ولايتم الغاء البرامج بعد أنتهاء مدة الحكومة، بل يجب على الحكومات القادمة أكمال البرنامج .

٢- أعتماد سياسة الأسعار التفضيلية مع الدول الصناعية لبيع النفط وبالتناسب مع حجم المساهمة في بناء الأقتصاد العراقي (مبادلة النفط بالبناء والأستثمار) وبشكل خاص توفير البنى التحتية واستصلاح الأراضي .

٣- تهيئة الموارد المالية الازمة لتنفيذ البرامج من خلال زيادة التخصيصات الأستثمارية.

٤- البدء ببرنامج للتقليل من فقرة الأجور والرواتب والمخصصات النقدية (الأنفاق الحكومي الجاري) من خلال:

أ- التقييم النقدي للمصانع والشركات الأنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي وتحويلها الى أسهم ممتازة .

ب- بيع نصف الأسهم الى العاملين في هذه المؤسسات .

ت- تدار هذه المؤسسات من قبل هيئة ادارية كفوءة ومنتخبة من العاملين وبرئاسة موظف حكومي.

ث- يتم أدارة المؤسسات من قبل الحكومة ولمدة زمنية تعتمد على مدى التقدم التقني والأرباح والمنافسة.

ج- يتم تحديد الأجور والرواتب حسب الأنتاجية والأرباح .

ح- تهيئة السياسات (القانونية، الضريبة، الأعلامية) لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات ولمدة محددة.

خ- أعتماد مبدء الأفضلية الائتمانية وسياسة أسعار الصرف(سعر صرف متعدد) لتسهيل أستيراد المكائن والمعدات ومستلزمات الأنتاج.

د- الأقلال التدريجي من الدعم والحماية الحكومية لزيادة القدرة التنافسية .

ذ- أنسحاب الحكومة من أدارة المؤسسات والمصانع وأعتماد مبدء المساهم الأعلى في رأس المال.

٥- أعتماد سياسة بناء المجمعات الصناعية الكبرى (البتروكيمياويات ، المواد الأنشائية ،الصناعات النسيجية الأقمشة ،الصناعات الغذائية)لأنتاج السلع الوسيطة ومستلزمات الأنتاج.

٦- أعادة النظر بالسياسة التعليمية الأولية والعليا ، وزيادة المدارس والمعاهد التقنية ، وأعتماد المناهج العلمية المتطورة في مجال التدريب والتأهيل التقني .

٧- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بأعتبارهم أحدى الأدوات للسياسة الأقتصادية العامة للبلد .

٨- تفعيل السياسة الضريبية وبشكل تدريجي يتناسب مع تطور الأقتصاد للأقلال من أعتماد الموازنة الحكومية على أيرادات النفط.

المصادر

1-j.m.Keynes , "The General Theory of Employment Interest and money " , published by : MacMillan and C.Ltd , London ,1963,p.250.
2-Edward Shapiro : The General Theory of employment Interest and Money ,financial system and the economy , Boston , Haughton , miffir Co ., 1981 ,p. 257-259.
3-A.W.phillips ,"The Relation Between Unemployment and the Rate of change of money wages in United Kingdom ,1861-1958" in: Economic , New series , Vol.25 , Nov 1958,p.233.
4-M.Fredman , " The supply of money and changes in prices and output ",Reprinted in : E. Dean (ed):The controversy over The Quantity Theory of money , D.C. heath and Com Boston ,1965,p.332-336.
5-Mrity anjoy Ba .nerjee ,"Inflation Causes and Cures ", First edition , New York , 1974,p.186.
6-Ociety", Houghton Mifflin Company ,Boston 1969,p.220-221. J.K. Galbraith : "The Affluent S
7-IMF,"International financial statistics" , efferent years.
8-Republic of Iraq, Ministry of planning &Development Cooperation, Central Organization for statistics & Information Technology , deferent years.
9-Central Bank of Iraq , statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.
10-I.I.S.S. ,"The Military Balance" , Annual Bulletin ,London , Different years.

Introduction:

The Iraqi economy facing for many decades the problem of inflation, and its impact on economic and social life and politics in Iraq, and although a Central Bank of Iraq after 2003 follow a tight monetary policy ،which is leading small decrease in the rate of inflation in 2007, but this problem is still affecting the economy and society of Iraq.

There is multiplicity of causes leading to the continuation problem of inflation in the Iraqi economy, that appears from imbalances structural economic (the inability of the structure of domestic supply from the change with the changing structure of domestic demand, due to the inflexibility of the production machinery and not the best use of energy and economic resources)
The imbalances structural economic led to the disproportionate increase in the gross domestic product (GDP), with large increases in cash, and then exacerbated the problem of inflation and its economic and social development in Iraq.
to clarify the study problem, (facing the Iraqi economy several economic imbalances structure in the productive sector, which affected the problem of inflation) and to indicate the purpose of study and its objective (determine economic imbalances structural impact on the problem of inflation), and to clarify the importance of it (the failure of government programs investment in finding solutions to the structural economic imbalances _ deflationary monetary policy of the Central Bank of Iraq, in reducing the rate of inflation), the study is divided into many sections as follows:
Section1: the effect of structural economic imbalances in the rates of inflation, the theoretical framework.
section II: the mechanism of the emergence of the problem of inflation in the Iraqi economy, historical framework.
section III: structural economic imbalances and their impact in the rate of inflation for the period 2003_2010.
section IV: conclusions and solutions (theoretical characterization of the problem of inflation in the Iraqi economy, and then determine the possible implementation of economic programs, to begin in earnest to reduce economic and social effects to the problem of inflation).

أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم
حالة دراسية الأقتصاد العراقي

The impact of structural economic imbalances on inflation
Case Study of the Iraqi economy

Abstract:

There is a close relationship between rigidity and distort structure of production and productivity and inflation rates. The effects of this relationship are distorted the contribution rate of the productive sectors and the disproportionate of exchange rate in foreign trade.

raising the general level of prices is one of the way that have been used by previous governments (inflationary financing or deficit financing) in order to speed up the process of capital formation, depending on the availability of economic resources idle.

The fabricating inflation for development does not represent a true understanding of the nature of the Iraqi economy. Assuming the existence of productive energies ready to run directly as soon as increasing effective demand by increasing the volume of money in the economy is an incorrect assumption. Yes, there in the Iraqi economy idle economic resources (land, capital, labor, organization), But they are not ready for use in the production process. This was attributed to distort the structure and nature of the production.

These problem Making those economic resources unable to engage in the production process and increase production once when the increase effective demand. This shows through low levels of productivity when compared to large economic resources in the Iraqi economy, which means the economy not having productive capacities.

Even external factors (wars, economic blockade), distort the nature of the economic resources, the policy of deficit financing, higher relative prices of some essential commodities in the production process (electricity, fuel, transport, rent) led to high production costs.

All that makes the Iraqi economy supply facing holistic sharp flexibility curve, not because of optimal utilization of economic resources, as in the advanced industrial countries, but because of the inelasticity productive apparatus and the economic potential for response to increasing effective demand and as shown in the following .

the Iraqi economy is high money supply in the market, but it could not reduce those inflationary pressures largely due to structural imbalances facing the production and productivity process.

Key word:

Inflation - the Iraqi economy -inflation in the Iraqi economy - structural economic imbalances.